

جامعة مولود معمري- تيزي وزو -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



إشكالية الامن الغذائي في الجزائر 2019/2000

مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطة مقدم لقسم العلوم السياسية
بجامعة تيزي وزو

إشراف الأستاذ:
أ.ونوغي مصطفى

إعداد الطالبتين:
مولاي كاهنة
مقراني حسبية

لجنة المناقشة

د.مصطفى ونوغي مشرفا ومقررا
أ.تبياني وهيبة رئيسا
أ.يمينة عطيش عضوا ناقشا

السنة الجامعية: 2967-2968 / 2017-2018م / 1438-1439 هـ

شكر و عرفان

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا المشرف: "ونوغي مصطفى" على ما بذله من جهد في متابعة هذا العمل، وما قدمه من نصائح وتوجيهات علمية كانت لنا عوناً في إنجاز هذا البحث.

ونشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومدد لنا المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمامه هذا البحث.

إهداء

إلى من كَلَّه الله بالهيبه والوقار... إلى من علمني العطاء بدون إنتظار.

إلى أهل من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارًا قد حان قطفها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد (والدي العزيز).

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاح في حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب (أمي الحبيبة).

إلى من كانوا ملاذي وملجئي إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدوني، إخوتي (نادية، نجيب، رفيق، قمر).

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا البحث من بعيد أو من قريب أصدقائي وأقربائي (خالي مبارك، غنيمه، ذهبية، حسية).

"مولاي كهينة"

إهداء

إلى من جرح الكأس فراغًا ليسقيني قطرة حب.

إلى من كلت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة.

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم.

إلى القلب الكبير "والدي العزيز".

إلى من أرضعتني الحب والحنان.

إلى رمز الحبة وبلسم الشفاء.

إلى القلب الناصع بالبياض والذتي الحبيبة.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي

(زهيدة، سعيد، ويزة راضية، ندير).

إلى الروح التي سكن روعي زوجي العزيز "نسيم".

إلى اللذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي (دليلة، أمال، نسمة، كسية، شهيناز،

فاظمة، نعيمة، إلياس، ياسين، كسيلة، حكيم، كهينة، حنان) (خالي أعمار،

وخالتي زهيدة).

"مقراني حسيبة"

خطة الدراسة

مقدمة

لفصل الأول: الأمن الغذائي، دراسة إستمولوجية

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي

المبحث الثاني: المخزون الاستراتيجي من الغذاء ومنطق تحقيق الأمن الغذائي

المبحث الثالث: علاقة الأمن الغذائي بالتنمية الاقتصادية والتنمية الإنسانية

الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الأول: الواقع الفلاحي في الجزائر

المبحث الثاني: مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر

الفصل الثالث: آفاق ورهانات الأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الأول: سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

المبحث الثاني: ترقية الصناعات الغذائية

خاتمة

قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

قضية الأمن الغذائي مشكلة جوهرية، بل إنها تأخذ أهمية قصوى في ضل الظروف السياسية الخاصة، وتزايد السّكان بكثافة تطلب البحث عن الغذاء منذ الأزل، فتاريخ الإنسانية التي بدأت بصيد الحيوانات كالطيور والأسماك سار الإنسان اليوم يهتم بالأرض ما تنتجه من غذاء صحي وكامل، وهذا ما دفع لإعطاء الأهمية بالغت للأمن الغذائي لإستمرارية الكيان البشري دون عوائق.

فالحديث عن الأمن يدفعنا إلى التركيز على مكونات هذا المفهوم، فالجزء الأول من المتمثل في الأمن: الذي هو تحقيق السكينة والطمأنينة والاستقرار وعلى مستوى الفرد والجماعة، فهو ضد الخوف ومعنى الأمن يكمن في الإجراءات الأمنية التي تتخذ لحفظ أسرار الدولة وتأمين أفرادها ونشأتها ومصالحها الحيوية في الداخل والخارج، كما أنه هو الطمأنينة والهدوء والقدرة على مواجهة الأحداث والطوارئ دون اضطراب.

أما الجزء الثاني من المفهوم فهو الغذاء: المتمثل في المأكل والمشرب الذي يحتوي على العناصر الغذائية المفيدة للجسم والذي تستحيل الحياة من دونه، وأنّه (الغذاء) يعطي الجسم القدرة على النمو بالشكل السليم وهذا حق من حقوق الأساسيين للإنسان.

فالدولة تسعى إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي وتضع الفرد في مستوى يمكنه من إقتناء حاجته والإرتقاء بها ومنعه (الفرد) من دخول دائرة الفقر والنقص الغذائي خاصة، حيث لا يمكننا تصور نظاماً أخلاقياً قائم على العفة والشرف وقوة الضمير ووضوح الموقف وفخر الولاء والانتماء إلى الوطن من إنسان أو مجتمع جائع. من هنا ظهر ما يعرف الأمن الغذائي الذي يشير إلى توفر الغذاء للأفراد دون أي نقص ونعتبر أن الأمن الغذائي قد تحقق فعلاً عندما يكون الفرد لا يخشى الجوع، أو أنّه لا يتعرض له، فلا يمكن لمجتمع أن يحافظ على نسبيه الاجتماعي في ظل إنعدام الأمن الغذائي، حيث يؤدي ذلك إلى حدوث التفسخ في المجتمع عن طريق إتساع الهوة في تفاوت القدرة الاقتصادية للأفراد في المجتمع الواحد.

الأمر الذي ينتج جو للنزاعات الاجتماعية وانتشار الجريمة المنظمة، والأكثر من ذلك اختفاء الأمن والطمأنينة وحدث شرح وتصعد وغياب روح التعاون في المجتمع.

بالإضافة إلى الغاية الاقتصادية والعناية بالإنسان عن طريق توفير غذائه، وبالحفاظ عليه كعنصر منتج، ولن يتحقق هذا إلا من خلال الاستغلال الأمثل لما هو متوفر من موارد إقتصادية وبشرية على المستوى الوطني والقومي، ولذلك تستحيل حياة المجتمع من دونه، لكي تؤهل الإنسان بذلك للممارسة نشاطه كمنتج ومستهلك في آن واحد.

ومنه موضوع الأمن الغذائي انقسم إلى مستويين رئيسيين وهما المطلق والنسبي، فيعرف المطلب بأنه قيام الدولة الواحدة بإنتاج الغذاء داخلها بمستوى يتساوى مع الطلب المحلي ومعدلاته، أو قد يفوقها أحياناً، أما الأمن الغذائي النسبي فإنه يشير إلى مدى قدرة الدولة على إنتاج وإيجاد ما يحتاجه الشعب أو الأفراد من سلع وغذاء بشكل كلي أو جزئي.

والخلاصة إلى أن مفهوم الأمن الغذائي يشير إلى ضرورة توفير ما يحتاجه الأفراد من مواد لازمة من منتجات غذائية، وقد يكون هذا التوفير على التعاون مع الأقطار الأخرى أو بالإعتماد على الذات فقط.

ولكن ارتباط الإنسان بالأمن الغذائي وكل شريان حياة واستمرارية الدول، هو الجزء الأقوى في الأمن الشامل، وتحقيقه يعني تجسيد استمرارية واستقلالية وقوة الدول، والعكس يعني مزيد من التبعية وقليلًا من الاستقلالية في سلطة إتخاذ القرار.

ومن هذا الطرح السابق للأمن الغذائي، فمن البديهيات في العالم اليوم استخدام الموارد الغذائية كورقة ضغط سواء السياسي والاقتصادي والثقافي للسيطرة على قدرات الشعوب السائرة في طريق النمو، والذي تعاني من التبعية الغذائية أو انعدام الأمن الغذائي لديها بمكوناته الثلاثة:

- توافي الغذاء.

- القدرة على الحصول عليه.

- واستخدامه.

إنّ طرح مسألة الأمن الغذائي في الجزائر بين الواقع والمأمول تكتسي أهمية كبيرة في ظل عالمنا الراهن والمعاصر بمكوناته، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وذلك أن الغذاء والتغذية يظلان الهاجس الأول لكل الدول والشعوب، أما بإنتاج ما يمكنه إنتاجه أو استيراد ما تحتاجه بكل ما يتطلبه ذلك من إمكانيات ما دية وأوضاع داخلية وخارجية تتأثر وتؤثر في المسألة الغذائية.

2- أهمية الموضوع:

يستمد موضوع الأمن الغذائي أهميته في الحث على الغور في ثناياه والكشف عن خباياه وربط حيثياته ببعض، إذ أن أهمية معالجة هذه القضية تكمن في أنها:

أولاً: لها علاقة بالجزائر كبلد سائر في طريق النمو، ويصبو إلى تحقيق درجة معتبرة من الرقي والرخاء الداخلي.

ثانياً: أنها قضية تستقطب التفكير من كل البشر وليس من صانعي القرار فقط، لأنها مرتبطة ببقاء الإنسان وسلامته الجسدية والنفسية والاجتماعية وحتى القيمة.

ثالثاً: لم يعد تحقيق الأمن الغذائي بذات التكتيك الكلاسيكي حيث كانت المجتمعات حرة تفعل ما تشاء في مستقبلها وترسمه بالأبعاد التي تراها مناسبة له، بل صار ارتباطه بعوامل خارجية تؤثر فيه بصورة عميقة ومباشرة.

بالإضافة تزداد أهمية الموضوع في الرمانات التي تحكم النظام الدولي، حيث أصبح الغذاء السلاح الفتاك والناجع الذي تستخدمه القوى الكبرى كأداة لتحقيق مصالحها الإستراتيجية على حساب الدول الضعيفة التي تعيش تحت وطأة الانهيار والتبعية الغذائية وحتى للرؤى الإستراتيجية للدول الكبرى.

3- مبررات اختيار الموضوع:

إن السبب الرئيسي لإختيارنا هذا الموضوع يكمن:

أ- مبررات ذاتية:

- * يعتبر موضوع الأمن الغذائي موضوع الساعة على الساحة العالمية ومحور اهتمام الجميع بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.
- * تعتبر قضية الأمن الغذائي الركيزة الأساسية لإستراتيجية التنمية الشاملة بحيث أن مسألة الأمن الغذائي مرتبط بالأمن القومي، وكذا الوفاء بالمتطلبات الغذائية للمواطنين من ضمن الأولويات وفي نفس الوقت شرط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- * تعتبر التنمية الزراعية والمحافظة على البيئة من أبرز الأمور التي تلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات الدولية والعربية.

ب- مبررات علمية:

من الناحية العلمية تتجلى أهمية بحث هذا الموضوع في كونه يساهم في إثراء المعرفة العلمية في مجال الاقتصاد الزراعي من خلال ما يتوصل إليه من نتائج، كما يسלט الضوء على خصوصيات التنمية الزراعية لواحد من البلدان العربية، ممثلا في الجزائر، وذلك من خلال تقييم واقع تجربتها الراهنة في مجال توفير الأمن الغذائي، بالإضافة إلى مساهمتها العلمية كمرجع يستفيد منه الطلبة الباحثين في مجال الزراعة الغذائية.

وما دام أننا دارسي تخصص الدراسات المتوسطة فإننا سنحاول أن نبرز النقاط التي أغفلتها الدراسات السابقة حول موضوع الأمن الغذائي برؤية إستراتيجية دون إغفال الرؤى الأخرى سواء كانت اقتصادية أو قانونية أو سياسية أو اجتماعية....

إنّ السبب الأقوى الذي دفعنا إلى البحث وخوض المغامرة العلمية هو قلة البحوث الأكاديمية ذات المصداقية العلمية التي تناولت إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، بل تشخيص الوضعية والأسباب والتحديات الحقيقية المرتبطة بهذا الموضوع واللجوء إلى مسائل تخص الجزائر مثل الهجرة إلى بلدان أخرى، مع تناسيهم أن سبب الهجرة الحقيقية التي تفتك الجزائر هو عدم توفر سبل العيش الكريم وانعدام الأمن الغذائي يهدد الفرد في البلد واستمراريته.

4- أدبيات الدراسة¹:

¹ - محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي، نظرية ونظام وتطبيق، عمان، داود وائل للنشر والتوزيع، 1999.

بعد الإطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث حول موضوع الأمن الغذائي والإثراء المعرفي، والوقوف على مقدار تطور الظاهرة المراد دراستها، فإنه يمكن إبراز أهم الدراسات في مجال الأمن الغذائي فيما يلي:

أ- دراسة محمد رفيق أمين حمدان: تناول الكاتب في كتابه الأمن الغذائي -نظرية ونظام وتطبيق- مفهوم الأمن الغذائي والعناصر الإستراتيجية المكونة له، ثم تعرض إلى تحرير التجارة الزراعية الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وحاول المفكر الاقتصادي محمد رفيق أمين حمدان طرح الإستراتيجية المثلى لبناء الدول كالأردن وفلسطين.

ومن خلال هذا الإنجاز العلمي أراد الكاتب أن يوصل فكرة أساسية وهي الاهتمام بهذا الموضوع يرجع إلى إكتسابه لأبعاد متعددة ومتشابهة إذ أنه ذات طابع إنساني واقتصادي وسياسي والأكثر من ذلك هو حجر زاوية في معادلة الإستمرارية.

ب- دراسة جميلة لرقام من جامعة الجزائر سنة 2006 بعنوان "الأمن الغذائي في الدول العربية" وذلك بهدف التعرف على أزمة الغذاء في الوطن العربي مع التركيز على تشخيص وضعية الأمن الغذائي العربي، ومن أجل سد الفجوة الغذائية والتخفيف من حدتها، كما تسعى الدول العربية إلى تضافر الجهود من أجل تطوير القطاع الزراعي عموما وزيادة الإنتاج الغطائي خصوصا.

من خلال إتباع حزمة من السياسات الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي، وقد استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليل وكان من نتائجها أن الوطن العربي يعاني من أزمة غذاء يفترض عليه ضرورة وحتمية التكامل الزراعي في استغلال الموارد الزراعية المتاحة من خلال العمل العربي المشترك بغية الوصول إلى الأمن الغذائي الذي تطمح إليه الأقطار العربية².

ج- دراسة قصوري ريم من جامعة باجي مختار (عنابة) سنة 2012:³ عنوان الدراسة: الأمن الغذائي والتنمية المستدامة- حالة الجزائر- وذلك بهدف التعرف على اقتصاديات الدول النامية مركزة في ذلك على التنمية الزراعية في البلدان العربية، وأولى مهامها توفير الأمن الغذائي لجميع السكان عن طريق التنمية المستدامة، والتي تشمل استثمار الموارد الطبيعية المتاحة وتوفير فرص العمل لسكان الريف يعزز بقاءهم... وترتبط التنمية المستعملة بزيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي.

حيث ركزت الباحثة على التنمية الزراعية المستدامة في ظل التكتلات العلمية وذلك لتحقيق أعلى نسبة ممكنة من الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.

²- جميلة لرقام، الأمن الغذائي في الدول العربية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006.
³- ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة -حالة الجزائر- مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 2012.

كما ركزت على القطاع الفلاحي في الجزائر لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وذلك لدور الذي يلعبه القطاع في التخفيف من عدة التبعية الغذائية. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي وذلك باستخدام البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة، كما استخدمت المنهج التاريخي لمعرفة الأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة ودراسة معرفة اتجاهها ونموها.

د- تقرير المنظمة العالمية للأغذية والزراعة 2009:⁴ أصدرت المنظمة العالمية للأغذية والزراعة سنة 2009 تقريرها السنوي، والذي حمل عنوان "انعدام الأمن الغذائي في العالم" حيث تطرق إلى مدى الشرح الكبير الموجود بين الطلب والعرض، وكذلك غلاء أسعار المواد الغذائية في الأسعار العالمية ومدى تأزم أوضاع الفقراء في العالم وعدم قدرتهم على دفع فاتورة الغذاء المرتفعة وما زاد من ذلك الأزمة الاقتصادية والمالية التي عصفت بالعالم الليبرالي.

كما أشار التقرير إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي في العالم، نتيجة للأزمة المالية التي جعلت توقعات التقليل من انعدام الأمن الغذائي في العالم أمرا مستبعدا نظرا لتزايد الفقراء والجوع في العالم، خاصة في قارة إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية.

هـ- دراسة الباحثان محمد شايب ونعيمة باريك من جامعة سطيف وشلف:⁵ عنوان الدراسة «الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع قائمة الأسعار الغذاء العالمي»، حيث ركزا على أسعار الغذاء المرتفعة بالمقارنة بين أسعار الغذاء المنخفضة في الثمانينات والتسعينات، كما اعتاد العالم، أما الآن أسعار الغذاء تتصاعد منذ عام 2006 على نمو واضح في الضغوط التضخمية العالمية خصوصا في الدول النامية، حيث يمثل الإنفاق على الغذاء نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

5- إشكالية الموضوع:

على الرغم من أن الجزائر تتوفر على مقومات نجاح الزراعة، واعتمادها منذ الاستقلال الوطني سياسات زراعية تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، غير أن السياسات الاقتصادية والزراعية المطبقة لم تأت بثمارها المنتظرة، حيث أوقعت البلد في مشكلة غذائية حادة، إضافة إلى تدهور الأوضاع السياسية والأمنية في أغلب جهات الوطن خلال التسعينات والذي تسبب في هجرة الفلاحين وسكان القرى والأرياف إلى المدن، ومن أجل بناء سياسة راجحة قادرة على احتواء الوضع، ولكي تستطيع الوصول إلى

⁴- تقرير المنظمة العالمية للأغذية والزراعة، انعدام الأمن الغذائي العالمي، 2009، روما، 2009.
⁵- محمد شايب، نعيمة باريك، الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع الأسعار الغذاء العالمي، جامعة سطيف وجامعة شلف، العدد 25، 2014.

الهدف المنشود وهو تحقيق الأمن الغذائي، فمن الواجب معرفة مواطن التهديدات، فعليه فإن الإشكالية الأساسية للبحث هي كالاتي:

كيف يمكن لدولة الجزائر الوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي، وما هي الإستراتيجية والسياسات الزراعية المناسبة لتعزيز الأمن الغذائي؟

ولإبراز أهم جوانب هذه الإشكالية من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو مفهوم الأمن الغذائي؟ وما هي الأبعاد الإستراتيجية للأمن الغذائي؟

2- ما هو الأسلوب الأنجح في تحقيق الأمن الغذائي؟

3- ما هي إمكانيات إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر في إطار برنامج التجديد الفلاحي والريفي لإخراج الجزائر من قضية التبعية الغذائية؟

6- حدود الدراسة:

سنتطرق إلى موضوع إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر مع إبراز واقع الأمن الغذائي في الجزائر وأهميتها الإستراتيجية، ومحاولة إبراز إمكانيات دولة الجزائر للنهوض بالتنمية الزراعية الضامنة للأمن الغذائي.

- الحدود الزمنية للدراسة:

تشمل هذه الدراسة الفترة الممتدة من سنة 2000 حتى سنة 2019، إلا أن هذا لم يمنعنا إلى العودة إلى أهم المحطات التي عرفها الأمن الغذائي في الجزائر.

7- الفرضيات:

وبعد الإلمام بإشكالية البحث نحاول صياغة الفرضيات التالية:

1- كلما تطلب توفير الأمن الغذائي للسكان في المستقبل ولتجنب البلد المخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إقامة سياسة زراعية ناجحة تكمن في الاستغلال الأمثل بالإمكانات المادية والمالية والبشرية المتوفرة على مستوى البلد.

2- تحقيق تنمية شاملة، ضروري لتحقيق الاستقلال الغذائي وتنويع الصادرات.

3- تحقيق إستراتيجية الأمن الغذائي في الجزائر يتطلب إرادة سياسية صادقة ودعم كافي للقطاع الفلاحي في إطار تنمية زراعية وريفية مستدامة.

4- تفعيل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في نشوء واستفحال مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر، يؤدي إلى حصر الأسباب التي أثرت سلبا على الإنتاج الزراعي وصياغة إستراتيجية زراعية منطقية تؤدي إلى تجسيد اكتفاءها الغذائي والقضاء على التبعية الغذائية للخارج.

8- المنهج المستخدم وأدوات الدراسة:

للوصل إلى نتائج البحث وحل الإشكال وإعطاء التفسير وإثبات الفرضيات، استخدم منهج تحليل المضمون الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف

الدقيق للمشكلة وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة كما استخدم المنهج التاريخي لمعرفة الأسباب التي أدت إلى نشوء الأزمة ودراسة ومعرفة اتجاهها ونموها. أما الأدوات المستخدمة في هذا البحث في حالة الجزائر ونظرا لقلّة المراجع فقد تم الاعتماد أكثر على نشرات ومراسيم وتقارير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ودراسة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES والديوان الوطني للإحصاءات ONS.

9- هيكلّة الدراسة:

طبقا للإشكالية العامة للبحث والتساؤلات المختلفة المتفرعة عنها، ومع الأخذ في الاعتبار الفرضيات التي ينطلق منها البحث، وبهدف تحقيق هذا البحث في إطار منهجي وعلمي تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث جاء في:

- الفصل الأول: الأمن الغذائي في دراسة ابستمولوجية، حيث سنتطرق إلى الجانب النظري لقضية الأمن الغذائي والتحليل وذلك من خلال التعرض للتطورات الحاصلة على مفهوم الأمن الغذائي والتحليلي وكذلك من خلال التعرض للتطورات الحاصلة على مفهوم الأمن الغذائي ثم التعرض لماهيته من خلال مفهومه وأهدافه وأبعاده وإستراتيجياته.

- أما الفصل الثاني: سنتطرق إلى الواقع الفلاحي في الجزائر وذلك بدراسة فترة بعد الاستقلال بمراحلها الثلاثة، ثم سنتطرق إلى أهم السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينات ثم المؤهلات والإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر وأهم المشاكل أو المعوقات التي يُواجهها القطاع الفلاحي.

- أما الفصل الثالث: جاء ليعطي صورة عن واقع وآفاق القطاع الزراعي في الجزائر ودوره في تعزيز الأمن الغذائي، من خلال التطور التاريخي للزراعة الجزائرية مع تشخيص لواقعه ومن ثم الإمكانيات ومختلف الحلول المطروحة لتجاوز العجز الغذائي.

الفصل الأول

الأمّن الغدائي، دراسة
ابستمولوجية

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية، تحظى بأهمية بالغة خاصة في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية خاصة في الدول النامية، وذلك من أجل الوفاء بحاجات السكان الغذائية حيث تختلف مفاهيم الأمن الغذائي باختلاف المفكرين الاقتصاديين، إذ يرى بعضهم أنها قضية عالمية تجد من خلالها توفير كميات كافية من الغذاء، أما البعض الآخر فيعتبرها مشكلة وطنية يتحدد علاجها في حصول أفراد المجتمع على الغذاء الكافي لحياة صحية.

ولكن مهما اختلفت نظرة واضعي المفاهيم المتعددة للأمن الغذائي فنجد أن هذه القضية تركزت أساسا في اغلب الدول النامية.

كما نجد قد أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها الاقتصادية والفنية والاجتماعية والسياسية من القضايا التي تتلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات وهو بذلك يعتبر من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة، وذلك لها من تأثيرات اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية، فمن خلال هذا التقديم سنحاول التطرق في هذا الفصل من هذا البحث إلى الجانب النظري لقضية الأمن الغذائي وهذا بالإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما هو مفهوم الأمن الغذائي وما هو أبعاده ومستوياته؟
- ما هي العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي؟
- ما هو المخزون الاستراتيجي وكيف يمكن أن يتحقق الأمن الغذائي؟
- ما هي علاقة الأمن الغذائي بالتنمية الاقتصادية والتنمية الإنسانية؟

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي.

إن تعريف الأمن الغذائي متعدد ومتنوع نتيجة تباين وجهات النظر لهذا المفهوم وسنتناول في هذا المبحث أهم تعاريف الأمن الغذائي.

المطلب الأول: تعاريف الأمن الغذائي وأبعاده ومستوياته.

1- تعاريف الأمن الغذائي:

أ- يقصد بالأمن الغذائي من الناحية المبدئية قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على مدى البعيد والقريب كما ونوعا بالأسعار التي تتناسب دخلهم¹.

¹- ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باجي مختار، عنابة، سنة 2013، ص15.

ب- يعرفه البنك الدولي على أن الأمن الغذائي يعني: "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح لهذا القطر القدرة التسويقية والتجارية على مداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات¹.

ت- منظمة الأغذية والزراعة العالمية: "إن الأمن الغذائي هو مقدرة البلد على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية الإنسان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية والإنسانية لنمو الإنسان وبقائه في صحة جيدة².

ث- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: إن مفهوم الأمن الغذائي يعني أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، وان تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، يمكن من خلالها استيراد المواد الغذائية التي لا تتوافر لها منها ميزة نسبية في إنتاجها وان توفر لمواطنيها ما يكفي الفرد من الغذاء بالكم والنوعية اللازمين للنشاط والصحة مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل أفراد الشعب، وخاصة ذوي الدخل المحدود.

وتتحقق في نفس الوقت مخزوننا كافيا من الغذاء بما لا يقل عن ثلاثة أشهر لمواجهة الظروف غير الطبيعية أو الاضطرابية³.

ج- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: يهدف المخطط الوطني للتنمية الريفية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية، من بذور وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة⁴.

من العرض السابق للمفاهيم يمكن استخلاص مفهوم مشكلة الأمن الغذائي، والعناصر الأساسية في تحديد مفهوم الأمن الغذائي.

أولاً: مفهوم الأمن الغذائي.

تعرف مشكلة الأمن الغذائي (المشكلة الغذائية) بعدم كفاية الإنتاج الغذائي المحلي، تلبية الطلب المحلي على الغذاء، وخاصة من المواد الغذائية الأساسية لأي بلد كان، كما أنها

¹ - إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، متحصل عليه من الموقع:

<http://www.fao.org/docrep/003/w3613a00.htm> le 03/01/2018 a 13.00.

² - عبد الصاحب العربي، قضية البيئة والأمن الغذائي وتأثيراتها على جهودات التنمية في الوطن العربي، كراسات بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد الخامس، نوفمبر 1995 ص 18.

³ - المنظمة العربية للتنمية: حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محدودات الموارد المائية والتجارة الدولية، القاهرة: جامعة الدول العربية، سنة 1996، ص 28.

⁴ - وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000، ص ص 71-72.

تدل على العجز الغذائي الذي يتمثل إما بنقص التغذية، أو توافر الطعام بالكمية الكافية لتأمين السرعات الحرارية والبروتينات الضرورية لنمو جسم الإنسان، وإما بسوء التغذية، أي عدم توافر الغذاء من حيث النوعية وغالبا ما يتمثل في نق البروتين الحيواني.

ثانيا: العناصر الأساسية في تحديد مفهوم الأمن الغذائي.

- يتضمن الأمن الغذائي عدم السماح بموت المواطنين من الجوع.
- توجد مستويات مختلفة ونسبية للأمن الغذائي، أداها إبقاء الفرد على قيد الحياة بتوفير الحد الأدنى لاحتياجاته البيولوجية، وأعلاها توفير أقصى ما يمكن من الغذاء بمستويات تتلاءم مع قدرات ورغبات الأفراد.
- يتسم الأمن الغذائي بخاصية الاستمرارية، أي أن يكون متحققا في كل لحظة، سواء في أوقات الحرب أو السلم.
- إن توفير الأمن الغذائي لا يتوقف على مجرد زيادة أو إنتاج الغذاء، بل من المهم البحث في كيفية توزيعه على أولئك الذين يحتاجونه.

2- أبعاد الأمن الغذائي:

للأمن الغذائي أبعاد أساسية كما تحدد العناصر الأساسية للأمن الغذائي ومنه نتناول أبرزها تأثير أو تأثره به في أي بلد وذلك لتحقيق أمنه الغذائي.

1) البعد الديمغرافي:

يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاث مراحل:

- أ. التأمين الغذائي: الذي ظهر لأجله بذاته ولبقائه، لذا عدد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي تبعا للظروف التي يعيها.
 - ب. الإنتاج والتسيير: على اعتبار هاتين العمليتين الأساسيتين في تجسيد الأمن الغذائي الذاتي بكفاءة عالية.
 - ت. الكائن البشري: يعتبر الأهم باعتباره مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للزمنة الغذائية التي تستدعي التأمين لها.
- ومن المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة العربية، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا حوالي 3% سنويا عام 2000¹.

2) البعد الاقتصادي:

يعتبر العنصر الاقتصادي علاقة مباشرة بالأمن الغذائي إذ يتجسد في الإنتاج الفلاحي كيميا ونوكيا وفق ما يستدعيه الوضع الحي للإنسان لكن عالم الأرض والزراعة مرتبط

¹ - بلقاسم سلاطونية، عرعر مليكة، معالجة تصويرية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2009، ص 12.

بدرجة كبيرة بالكثير من العوالم التي تؤثر على مسار الحركة الإنتاجية الزراعية الكمية والكيفية¹.

بالإضافة إلى ما سبق فإن البعد الاقتصادي يتضمن جانبا تنمويا يتمثل في إثر مستوى الأمن الغذائي السائد في الدولة على التنمية الاقتصادية، فضلا عن انخفاض مستويات الفقر التي تسمح للمواطن اقتناء حاجياته من الغذاء وتلبية حاجاته منه، والأمن المنتج لحالة الاستقرار الداخلي الذي يسمح بزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وعلى عكس من ذلك فإن تدهور مستوى التغذية ينتج تدهور الحالة الصحية للعنصر البشري، ويهدد قدرته على الدخول في سوق العمل نظرا لعدم صلاحيته².

كما أن ارتباط عالم الأرض والزراعة بعلم البيولوجيا وعلم الحيوان والبيطرة وغيرها قضية تستدعي الاعتماد عليها باعتبارهما علوم تنشط لأجل تطوير الزراعة العضوية التي تعتمد في نظامها إلى أقصى حد ممكن على نظام الدورات الزراعية التي تتبعها الدولة، (تعاقب المحاصيل) ومخلفات المحاصيل، والتركيبة المحصولية الأمثل للزراعة، واستخدام المكنية، وتربية الحيوانات والدواجن والأسماك واثار ذلك على الإنتاج الزراعي والغذائي³.

(3) البعد السياسي:

تعتبر الدولة الجهة المعنية بتأمين الغذاء للمجتمع بكل أفرادهِ وفئاتهِ وجماعاتهِ دون استثناء، فنجد المواثيق الدولية المقررة على حقوق الإنسان والمتمثل في الحق في الغذاء حيث أعطت أولوية كبيرة للحق في غذاء سليم وحي لكل السكان والأكثر من ذلك محاولة بناء علاقات دولية قائمة على منطق الأنسة⁴.

إن تدخل الدولة في السيطرة على حل النشاط الفلاحي يضعف قوتها في التركيز على حل الطر الذي لا يمكن للقطاع الخاص تبنيه والسيطرة عليه وتحريكه بالكفاءة التي يمكن للدولة القيام به وهو الشطر الذي يدخل في إطار العلاقات الدولية والقدرة التفاوضية في السوق الغذائية العالمية، وأخذ الشعب كل ما هو بحاجة إليه والمهم في هذا الشطر من النشاط الزراعي انه يرتبط بدرجة كبيرة بالاستقرار السياسي الداخلي للبلاد والاقتصادي.

مما سبق يمكن القول إن تحقيق الأمن الغذائي هي اللبنة التي تساعد الدولة على التنمية في جميع المجالات، وان بناء الأمن والسلام أطلقه لتجسيد عيش كريم لكل المواطنين وهي الخطوة التي تقود الدول إلى بناء صرح ديمقراطي يؤمن الأداء الفعال لمؤسسات الدولة التي تضمن لجميع مواطنيها التمتع بجميع الحقوق، وينتج أرضية للتوافق المجتمعي

-1

-2

³ - Keith C.Bauons, THEFOOD IN YOUR FUTURE.Steps to abundance, New York: Littoned publishing.1975. PP 143 - 151.

⁴ - Pierre- Marri Vincent, le droit de l'alimentation. OPCIT, PP 14- 48.

وأمنه، الاستدامة الديمقراطية، ولعل ابرز مثال على ذلك الدولة الإسكندنافية وعلى رأسها المملكة النرويجية.

(4) البعد الثقافي:

إن البعد الثقافي يختلف عن الأبعاد السالفة الذكر كلياً، لأنه لا يتطلب قراراً سياسياً أو أمراً واجباً للتنفيذ أو يتوقف على مقدار رأس المال المستثمر فيه لأن القضية هنا تتعلق بدرجة كبيرة بنوع معتقدات الفرد ودلالات تلك المعتقدات في إطار الأرض والعمل بها وقيمة العمل الفلاحي¹.

لقد أكد علم النفس من خلال الدراسات التي قام بها عدد من العلماء أمثال تايلور (Taylor)، مالمينوفسكي (Malinovsky)، أنطوان توماس (Antoine Tomas)، أجريت على الكثير من الشعوب أن الثقافة دفعت بالكثير على اختلاف رؤاهم حوا الأرض والعلم بها والزراعة فيها وأنواع منتوجاتها، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي وتطويرها، وأبدع في الوسائل التكنولوجية، فإن ثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم بحب الأرض وحب العمل الفلاحي وتحدي كل أنماط الصعوبات المتعلقة سواء بالظروف الاقتصادية أو السياسية للبلاد، وبالتالي يصبح التمسك بالأرض نوعاً من القداسة التي تعطيه معنى الوجدان، إضافة إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي فقد كشف علماء الأنثروبولوجيا والاركيولوجيا أشكالاً كثيرة أوجدها الإنسان منذ القدم لتأمين الغذاء حسب البيئة التي يعيش فيها المجتمع ومعطيات الواقع الجغرافي فقد عرف الأسكيمو التجميد وسكان الجبال القديد وسكان التلال التمر، المهم في هذه القضية إن دلالة الأمن الغذائي كظاهرة اجتماعية هي ممارسة الإنسان منذ الأزل لهذا السلوك. لكن اثر البعد الثقافي على الأمن الغذائي لا يقصد به فقط، بقدر ما يقصد به قدرة الشعب على إيجاد طرق كثيرة وكيفيات تناسب وضعه وظروفه وهذا يدخل في إطار حق الشعوب في تقرير المصير الممزوج بحقه في الغذاء².

(5) البعد الاجتماعي:

إن الأمن الغذائي لا يخلو من الآثار الاجتماعية المتولدة عنه، إذ نجده يرتبط بمبدأ تحقيق الاستقرار لتلك المجتمعات وضمان مستقبل أمن من الاضطرابات والتقلبات في كميات السلع الغذائية الضرورية لحياة الأفراد، فيعتبر الفرد مقوم أساسياً من مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر الغذاء حق من حقوق الإنسان التي نصت عليها التقارير الواردة من المنظمات العالمية.

ومن الآثار الاجتماعية الخطيرة لمسألة أزمة الغذاء نجد:

¹ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، متحصل عليه من الموقع: www.amf.org.ae .

² - RAPPORT FAO, 24 / 11/ 2004 - P 01- 02 .

أ. ضعف الإنتاج الزراعي والغذائي يؤدي المزارعين بالخصوص لأن مداخيلهم تنخفض بالنسبة للشرائح الاجتماعية الأخرى.

ب. تفشي ظاهرة البطالة ما ينجم عنها آفات كما هو الحال في النزوح الريفي بحثا عن العمل.

مما تقدم يمكننا الإدلاء بكل موضوعية وشفافية إن ما تعيشه اليوم الدول النامية من جوع وغياب الأمن الغذائي هو نتاج تراكمات تاريخية في إطار نظام اقتصادي غير عادل، يخدم مصالح الدول الكبرى التي أسست جميع المنظمات الدولية الفعالة في المجتمع الدولي.

4- مستويات الأمن الغذائي:

تتجلى مستويات الأمن الغذائي فيما يلي:

أ. الأمن الغذائي المطلق:

يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل¹. وهذا من أجل إبقاء الفرد على قيد الحياة أي كفاية الحد الأدنى للسعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط، وفقا لما توحى به المعايير الدولية، ومن ثم القضاء على الجوع في الدولة بشكل فعلي ورسمي. ولكن من الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجد انتقادات كثيرة إلى أنه غير واقعي، فالكثير من الدول الإفريقية لم تحققه إلى اليوم والدليل على ذلك أن هناك أكثر من 250 مليون شخص في القارة الإفريقية هم جياع من مجموع 925 مليون جائع في العالم في سنة 2010².

ب- الأمن الغذائي النسبي:

يرتبط هذا المستوى من الأمن الغذائي بقدرة الدولة على توفير السلع والمواد الغذائية كليا وجزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، فمفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الضرورية بل يقصد به أساس توفير المواد الأزمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية تؤهل لتأمين الغذاء بالتعاون أو التبادل مع الدول الأخرى وبالتالي فمفهوم الأمن الغذائي النسبي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

مما سبق يتضح أن مستوى الأمن الغذائي الفعلي لبلد ما يتوقف على عدة عوامل منقسمة بين الداخلية والخارجية وهي كالاتي:

◆ عوامل داخلية:

¹ - السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 21.

² - <http://www.AGRICULTURAL-DEVELOPMENT-ECONOMICS-DIVISION-FAO.ARTICAL.HTM.LE> 06.01.2018.

- وهي مرتبطة بالظروف الداخلية للبلد وهي:
- إمكانية الإنتاج الغذائي الداخلية والإستراتيجية المتبعة في ذلك.
 - حجم السكان والمتطلبات الغذائية لهؤلاء السكان.
 - الدخل الحقيقي في المجتمع وطريقة توزيعه بين المواطنين، بما يتضمن إمكانية توفير الاحتياجات الأساسية من الغذاء لكل أفراد المجتمع كتف العدالة والإنصاف.

◆ عوامل خارجية:

- وهي مرتبطة بتعامل الدولة مع محيطها الخارجي في تأمين الغذاء لمواطنيها وهي كالاتي:
- الفائض من الغذاء العالمي المعروف¹.
- السوق العالمية للغذاء ومدى توافر المعروض من الغذاء في تلك السوق ودرجة استقرار الأسعار فيها.
 - موارد النقد الأجنبي التي يمكن اكتسابها بالمقدرة الذاتية للبلد عن طريق فائض الصادرات.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي.

من أهم العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي نجد ما يلي:

1- العوامل الديمغرافية:

يمثل العامل الديمغرافي بعدا هاما في ظهور واستفحال مشكلة الغذاء في العديد من الدول، حيث ينتابها موجة من الزيادة السريعة في عدد السكان إلى الحد الذي أصبحت الحالة في بعضها توصف بأنها تواجه انفجارا سكانيا.

وقد زاد تأثير العامل الديمغرافي في ارتفاع مستوى الطلب على الغذاء وظاهرة الهجرة الداخلية من الأرياف نحو المدن، والمناطق الحضرية². داخل البلد الواحد أو بين الدول (الطالبة للعمالة)، إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق.

¹ - Discosavasd, on the cause of food insecurity in less development counties'. Word Development, vol. 17, no 2, 1989. P225.

² - تبس، ح، ماهر: توزيع السكان في أقل البلدان نموا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، سبتمبر 1984، ص 15.

كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي إجمالاً في معظم الأقطار في العقد الماضي إلى ارتفاع مستويات الدخل الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعاً لذلك، وإلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من طرف القطاعات الأخرى¹. وقد أثبتت الدراسات أن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعاً في الحضر مقارنة بالريف، فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط.

النمط الاستهلاكي المستورد ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية للأفراد الذين أصبحوا يطوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعاً².

2- العوامل الطبيعية:

تتحكم العوامل الطبيعية في الإنتاج الزراعي تحكماً كبيراً في العالم بصفة عامة والدول المتخلفة بصفة خاصة.

وتشمل العوامل الطبيعية بصفة أساسية الأراضي الصالحة للزراعة والظروف المناخية وكمية الأمطار المتساقطة، وتوزيعها على مدار السنة.

أ. الأراضي الصالحة للزراعة:

لقد أصبحت الأراضي الصالحة للزراعة محدودة، وقد بلغت حدود طاقتها الإنتاجية في العالم وخير مثال على ذلك انخفاض المساحة المزروعة في العالم تحت ضغط الكثافة السكانية.

حيث نجد في أفريقيا يعاني سكانها من الجوع أكثر من غيرها من القارات مازال حوالي 86% من الأراضي القابلة للزراعة غير مستغلة رغم خصوبتها وتوفر المياه لريها³. ولا يستثمر العالم العربي إلى حوالي 22.5% من الأراضي القابلة للزراعة وحوالي 55% من المياه المتوفرة⁴.

ب- الموارد المائية والظروف المناخية:

يعد نقص الماء وسوء استغلال ما هو متوفر منه، وعدم ملائمة الظروف المناخية في أغلب الدول المتخلفة من أهم العوامل المؤثرة في الإنتاج الزراعي.

¹ - مبروك مقدم، الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993، ص 22.

² - Barry Buzzan, IeneHeusen, The Evolutional Security Studies - London : Cambridge University Press, 2009, P 145.

³ - إبراهيم أحمد سعيد، مشكلات الأمن الغذائي دراسة تحليلية في مشكلات الأمن الغذائي العربي، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1993، ص 20.

⁴ - المرجع نفسه، ص 95.

إن اعتماد أغلب المساحات المزروعة وخاصة الحبوب في الدول العربية على الأمطار يعرض الإنتاج الزراعي للتقلبات الحادة، ويعوق استخدام أساليب الإنتاج الحديثة، ويعرقل الأنواع الضرورية لتطوير الإنتاج الزراعي الغذائي والملاحظ أن ظاهرة الجفاف والأمطار الإعصارية، والفيضانات تلحق بالإنتاج الزراعي¹.

بالإضافة إلى الظروف المناخية الغير مواتية في معظم الدول العربية اثر على المساحات الإنتاجية ومن ثم الإنتاج لعدد من السلع الغذائية الرئيسية وخاصة الأكثر اعتمادا على الأمطار.

وهناك أيضا عدم توفر الأمن الذي تتعرض له البيئة بسبب نقص المياه مثال فقدان أو ندرة العادات الجمالية وموت الحياة البرية.

وأخيرا فإن فقدان الأمن المائي قد يكون مكلفا وغير مريح للمستخدمين الذين أقاموا مستوياتهم المعيشية والأدوات المنزلية والبيئية العاملة مع الأساس استخدام كميات وفيرة من المياه وهو مؤشرا لا يمكن الاستغناء عنه في معادلة الأمن الغذائي².

3- العوامل التنظيمية:

تختلف العوامل الاقتصادية المؤثرة في الإنتاج الزراعي عن العوامل الطبيعية بمرونتها أي بقابليتها للتغيير من وقت لآخر مع ارتفاع درجة التحكم فيه.

- السياسات الاقتصادية:

لقد تبينت الدول النامية نماذج للتنمية تعطي أولوية للصناعة، وسكان الحضر اعتقادات أن الصناعة هي القطاع الذي يحقق التقدم الاقتصادي في حين أهملت الزراعة في إطارها المحلي أو الإقليمي سواء من حيث نسبة النفقات الاستثمارية المخصصة لها، أو من حيث سياسات تسعير السلع الزراعية والغذائية، أو من حيث توفير الخدمات الاجتماعية، والاقتصادية في المناطق الريفية³.

إن كثير من اقتصادي التنمية لم يعيروا القطاع الزراعي إلا أهمية ضئيلة نسبيا مع بعض الاستثناءات رغم قول بعض الاقتصاديين أن أي ثروة صناعية تحدث لا بد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين واليابان.

يعتبر إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة، وفي المراحل الأولى لظهور بوادر الأزمة الغذائية، أحد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي، بالإضافة

¹ - لؤي الأهدلي: المناخ الزراعي في العالم العربي وأهميته للأمن الغذائي، السجل العلمي للمؤتمر العربي الثاني لعلوم وتكنولوجيا الأغذية، الرياض من 31 مارس إلى 03 أبريل 1979. عمادة شؤون مكتبة جامعة الرياض، 1981، ص 190.

² - فضاة المعيلي، مشكلة الأمن الغذائي، متحصل عليه من الموقع:

<http://SNIMEDAMINE.MAKTOOBB.LOG.COM/Le06/01/2018à18h56>.

³ - منظمة الأغذية والزراعة العالمية: الوضع الغذائي العالمي والقضايا المتعلقة به، تقرير لقاء ويوم الأغذية العالمي بروما، يوم 16-10-1982، روما 1983، ص 57.

إلى عدم نجاح السياسات الزراعية المتبعة للحد من التبعية الغذائية للخارج وتحقيق الاكتفاء الذاتي¹.

المطلب الثالث: أسس قيام الأمن الغذائي.

يعتمد تجسيد الأمن الغذائي على ثلاث ركائز أساسية وهي كالاتي:

- توافر الأغذية.
- القدرة على الحصول على الأغذية.
- استخدام الأغذية.

1- توافر الأغذية:

توفير الغذاء يتطلب أن يكون قادرا على إنتاج واستيراد الأغذية التي يحتاجها وأن يكون قادرا على تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها بصورة منصفة وعادلة وهو الأمر الذي يثير مسألة قدرة الدولة على مجابهة كل التحديات من أجل توفير الأغذية لمواطنيها طول السنة.

2- القدرة على الحصول على الأغذية:

القدرة على الحصول على الأغذية عنصر جد ضروري في معادلة الأمن الغذائي لأن كل أفراد المجتمع بحاجة الحصول على الغذاء وتشمل على القدرة الشرائية للمواطنين قصد شراء حوائجهم من الأغذية وغير ذلك من الإمدادات الزراعية والحيوانية، وها يقع على عاتق الدولة واجب تحسين قدرات الكسب فضلا عن تحسين الخدمات الحكومية خاصة الطرق وشبكات النقل.

3- استخدام الأغذية:

ويقصد بتوفر مجموعة متنوعة من المغذيات بالكميات المناسبة في مختلف الأوقات وبالطريقة الصحيحة والسليمة للحصول على ما يكفي من طاقة لممارسة حياة ملؤها الصحة والنمو المتوازن².

المبحث الثاني: المخزون الاستراتيجي من الغذاء ومنطق تحقيق الأمن الغذائي.

تشير بعض الدراسات إلى أن سياسة العمل على تكوين مخزون استراتيجي تهدف إلى تأمين التقلبات غير المتوقعة مثل الهبوط المفاجئ في الإنتاج المحلي والعالمى والكوارث

¹ - عبد الكريم صالح عمران: الأمن الغذائي، متحصل عليه من الموقع:

[http:// WWW.Grenc.Com/show.articl-main.cfm ? ID= 12948](http://WWW.Grenc.Com/show.articl-main.cfm?ID=12948) le 06/01/2018 à 19h40.

² - فهم ما يعني التمتع بالأمن الغذائي: متحصل عليه من:

[http:// www.Feeding minds.Org/ level 3/ lesson 2/ obj 2.ar.htm](http://www.Feeding minds.Org/level 3/ lesson 2/ obj 2.ar.htm) le 30/ 01/2018.

الطبيعية والمتغيرات السياسية الدولية الأمر الذي يتطلب ضمان الاحتفاظ بقدر من المواد الغذائية والاستراتيجية يكفي لتغطية حوالي ثلث الاستهلاك المحلي سنويا، بما يسمح بالتقاعد على استيراد تلك السلع وضمان تغطية الاستهلاك المحلي لحين وصول القدرة المتقاعد على استيراده.

المطلب الأول: مفهوم المخزون الاستراتيجي من الغذاء وأهدافه.

1- مفهوم المخزون الاستراتيجي من الغذاء.

يقصد بالتخزين من وجهة نظر التكنولوجيا حفظ السلع بطريقة سليمة، بحث تظل محتفظة بخواصها من حيث قيمتها الغذائية وشكلها وحجمها ومنعها من التلف، لحين استهلاكها من قبل مستهلكيها النهائيين، في حين ينظر إليه من وجهة النظر التجارية كأداة تنظيمية بين العرض والطلب وهو بصفة عامة يعد خدمة أو وظيفة تسويقية اقتصادية تضيف منفعة زمانية، وأحيانا مكانيا للسلع عن طريق توفيرها للمستهلك أطول مدة ممكنة بغض النظر عن زمان أو مكان إنتاجها.

إن المخزون الاستراتيجي يشمل على احتياطات قومية يستمر الاحتفاظ بها لمواجهة التقلبات الحادة في الإنتاج أو الأسعار العالمية أو مواجهة الظروف الطارئة كالكوارث والحروب والأزمات، ويخضع هذا المخزون لقواعد محددة من حيث الحجم المراد الاحتفاظ به. والأموال التي يتم السحب منها ويخضع قرار إدارة المخزون الاستراتيجي لسلطة عليا في الدولة، ومن أنواع السلع التي يتم اجتيازها بهدف تحقيق المخزون الاستراتيجي.

فالسلع الاستراتيجية هي سلع اقتصادية ضرورية تعمل على تحقيق المن الغذائي وتعتبر ركيزة من ركائزه، كما أن توفير بدائل لها يعتبر من الأمور بالغة الصعوبة ومن أهم السلع الاستراتيجية نجد: القمح، الدقيق، الأرز، السكر، الحليب المجفف، الزيوت النباتية، الشاي.....¹

مما ينبغي التأكيد عليه في مفهوم المخزون الغذائي هي خاصية التجديد حيث يتم خلال كميات من الإنتاج والاستيراد بشكل دوري محل جزء من المخزون المتواجد في فترة زمنية سابقة، بهدف المحافظة على صلاحية المادة الغذائية وصفاتها.

لا بد من ملاحظة تكوين المخزون الاستراتيجي والذي يجب أن يتم بمرونة وبأقل كلفة ممكنة، ويفضل أن يكون المصدر الرئيسي لتكوين المخزون الاستراتيجي القمح من الإنتاج المحلي أن كان ذلك ممكن لخطورة الاعتماد على المصادر الخارجية، في حين تمثل الواردات والمعونات الغذائية المصدر الثاني لتكوين المخزون الاستراتيجي، هذا خصوصا بالنسبة للدول العجز الغذائي التي فشلت في إحلال المصدر المحلي محل المصادر الخارجية في تكوين المخزون الاستراتيجي من الغذاء.²

¹ - مفهوم المخزون الاستراتيجي متحصل عليه من: W.W.W. Starting.Com le 07/ 02/ 2018.
² - إبراهيم أحمد عبد الغفور: نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق، زهران للنشر، ص 216.

2- أهداف المخزون الاستراتيجي.

إن أهداف المخزون الاستراتيجي تختلف حسب القائم بعملية تكوين المخزون فنجد:

أ- الحكومات: تسعى إلى تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء، بهدف تفادي حدوث الأزمات الغذائية التي تتعرض لها نتيجة الكوارث الطبيعية أو الحروب أو غير ذلك. وهي تهدف من ذلك إلى استمرار تدفق عرض الغذاء من مدار السنة بانتظام، مما يؤدي إلى أسعار الغذاء وضمانات توفير الاحتياجات المحلية من السلع الضرورية كـ رغيف الخبز طول السنة.

ب- المنتجون الزراعيون: فيأملون من ذلك إلى تحقيق الاستقرار لكل من أسعار السلع الزراعية ودخولهم، والبعض يهدف إلى تحقيق أرباح من خلال تخزين جزء من الإنتاج في حالة وجود فائض عرض ثم يبيعه في حالة وجود فائض طلب في سوق الغذاء بسبب ارتفاع الأسعار.

ج- المستهلك: تكمن أهدافه في ضرورة توافر هذه السلعة عند طلبه عليها وبشرط أن يكون سعرها مستقرا ونوعيتها جيدة وخصوصا جعل تلك السلع الضرورية متوفرة على مدار السنة وبأسعار في متناول الطبقات الفقيرة¹.

المطلب الثاني: العوامل المحددة لحجم المخزون الاستراتيجي من الغذاء.

هناك عدة عوامل تتحكم في بناء المخزون الاستراتيجي من الغذاء وسنحاول إلقاء الضوء على إبراز هذه المحددات حسب الأهمية وهي كالآتي:

1- السياسة الزراعية:

توصف السياسة الزراعية بمجموعة من القوانين المرتبطة بالزراعة المحلية والمنتجات الزراعية الواردة من الخارج، وعادة ما تطبق الحكومات هذه السياسات الزراعية بهدف تحقيق نتائج محددة على صعيد الأسواق المحلية للمنتجات الزراعية، ومن بين هذه النتائج على سبيل المثال:

- ضمان مستوى ثابت من الإمدادات أو استقرار الأسعار أو جودة المنتجات أو انتقاء المنتجات الجيدة أو الانتفاع بالأرض وتشغيلها.

ويمكن حصر أهداف السياسة الزراعية فيما يلي:

أ. التوزيع العادل لمصادر الثروة والدخل.

ب. تحقيق الكفاءة الإنتاجية للموارد الزراعية ومنه إنتاج فائض في المنتج الزراعي الذي يوضع كمخزون غذائي لاستعماله في وقت الحاجة الملحة².

¹ - إبراهيم أحمد عبد الغفور، مرجع سبق ذكره، ص 216.

² - محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، عمان: دار وائل للنشر، 1999، ص 57 - 58.

2- الإرشاد الزراعي:

تتزايد أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به الإرشاد الزراعي لدفع عجلة التنمية الزراعية والريفية، وتحديث أساليب الإنتاج الزراعي ويزداد الوعي بأهمية استمرار وجود جهاز إرشادي قوي وفعال يستطيع الوصول إلى المزارعين والمنتجين الزراعيين وأصحاب المشروعات الزراعية¹.

ويمكن الأخذ بعين الاعتبار أن الإرشاد الزراعي يأخذ بعدين أساسيين ومتكاملين هما:

أ. وهو البعد الاتصالي أو الإعلامي ومن خلاله يتم توصيل المعلومات والأفكار والممارسات والتقنيات الزراعية الحديثة إلى المزارعين والجماعات.

ب. البعد التعليمي والتطبيقي، ويتضمن مساعدة المزارعين والمجتمعات الريفية على الاستفادة من كل ما وصل إليه من المعلومات والأفكار والممارسات والتقنيات الزراعية الحديثة ومساعدتهم على تطبيقها واستشارها بالطريقة السليمة.

كما أن الإرشاد دور هام في ترشيد الاستهلاك ونبذ كل أنواع الفساد أو التبذير الغذائي وهو الأمر الذي ينمي ذهن المواطنين فكرة التربية الغذائية وضرورة العمل المشترك لبناء المخزون الاستراتيجي من الغذاء لاستخدامه أوقات الحاجة، والسماح باستخدامه للأمن الغذائي المجتمعي.

من خلال الطرح السابق والدور الهام الذي يلعبه في بناء المخزون الاستراتيجي ، فهو الطريق الحاسم الذي يجب أن تولي له الحكومات رعاية خاصة بالأخص الدول النامية التي تعيش عجز غذائي وسوء استغلال الموارد الزراعية.

3- تكلفة المخزون الاستراتيجي من الغذاء:

تتمثل في التكاليف التخزينية الإجمالية المتوقعة، حيث هناك تكاليف متغيرة وتكاليف ثابتة، فالأولى (التكاليف المتغيرة) هي ثمن شراء الغذاء الذي يتم تخزينه وتكلفة إدارة المخزون، وتكاليف نقل الغذاء إلى المخازن، أما (التكاليف الثابتة) فتشمل على تكلفة بناء المخزون وثمان الأجهزة والآلات الأزمة لعملية تخزين وهي التكاليف التي لا تتغير بحجم الإنتاج إذن مجموع التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة يعطي التكاليف الكلية.

وبناء على ذلك، كلما زاد حجم المخزون الاستراتيجي، كلما زادت تكاليف إدارتها ولذلك يجب تحديد حجم التكاليف، والمدافع المترتبة على المخزون الاستراتيجي من الغذاء من أجل الوصول إلى حجم المخزون الاستراتيجي من الغذاء الذي يضمن تحقيق الأمن الغذائي المستهدف بأقل تكلفة ممكنة².

¹ - الإدارة العامة للمخزون الاستراتيجي، متحصل عليه من الموقع:

[https:// www.Sudress.comalwatan](https://www.Sudress.comalwatan) le 10/ 02/ 2018 à 16h30.

² - السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 257.

المبحث الثالث: علاقة الأمن الغذائي بالتنمية الاقتصادية والتنمية الإنسانية.

التنمية هي عنصر أساسيلاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وتعتبر وسيلة الإنسان وغايتها.

إذن فالتنمية هي الهدف الذي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها، وفي هذا المبحث سنتناول العلاقة التي تربط الأمن الغذائي بالتنمية الاقتصادية، والأمن الغذائي بالتنمية الإنسانية ومحاولة استخراج علاقة تأثير وتأثر بينهما.

المطلب الأول: العلاقة التبادلية بين الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.**1- مفهوم التنمية الاقتصادية:**

هي عبارة عن احد المقاييس الاقتصادية المعتمدة عن التكنولوجيا لانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى جديدة، بهدف تحسينها مثل الانتقال من حال الاقتصاد الزراعي إلى الصناعي، أو الانتقال من الاقتصاد التجاري إلى التجاري المعتمد على التكنولوجيا، وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول وذلك بتطبيق العديد من الخطوط التطويرية، التي تجعلها أكثر تطورا وتقدما مما يؤثر على المجتمع تثيرا إيجابيا عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة، وتعد التنمية الاقتصادية فرعا من فروع علم الاقتصاد.

حيث ساهمت في تطوير القطاعات الاقتصادية في الدول النامية ونهوضها، لذلك تعد من الوسائل المعززة للنمو الاقتصادي في العديد من القطاعات العامة، فمنه يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على إنها " تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وإنتاج تنظيمات أفضل، فضلا عن زيادة رأس المال في المجتمع على مر الزمان¹.

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن للتنمية الاقتصادية أهداف جد مهمة في التحول الاقتصادي والمجتمعي للدول النامية وتحقيق حياة أفضل وهي كالاتي:

أ-زيادة الدخل القومي:

هذا هو الهدف الرئيسي والأول من الأهداف الخاصة للتنمية الاقتصادية، حيث تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزز التركيبة الهيكلية للصناعة والتجارة مما يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحلي.

ب-رفع مستوى المعيشة:

¹- محمد عبد الحميد عجمية، محمد علي الليبي، التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص 18.

يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة، وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة، ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان، وبالدرجة الكافية لتحقيق مثل هذه الغايات، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل مل يتضمنه هذا التعبير من معنى. لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند خلق زيادة في الدخل القومي ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بالنسبة اكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختلفا.

تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجتهم الأساسية ويتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية:

- أ. ضرورة رفع إنتاجية العمل أن يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة ونحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام.
- ب. ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي وخصوصا العلاقات المدنية بالريف كي تتحاشى الآثار السلبية للتصنيع والتحفيز.
- توجيه الاستثمارات: أفضل توجيه للاستثمار هو الذي يشجع مباشرة أو بصورة غير مباشرة على إنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية¹.

2- أثر الأمن الغذائي على التنمية الاقتصادية:

إن الأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من معادلة التنمية الاقتصادية إذ أن مستوى الأمن الغذائي في دولة ما يؤثر بشكل مباشر في الأداء الاقتصادي للدولة، كالأمن الغذائي يمارس تأثيرا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية من خلال عدة عوامل وهي كالآتي:

أ. تأثير الأمن الغذائي على الإنتاجية:

إن غياب الأمن الغذائي أو انعدامه في عقد من الزمن، يبدو أن الجوع العالمي أخذ في الارتفاع، مما يؤثر على سكان العالم، فالزيادة في نسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع المزمن (انتشار نقص التغذية)، فنجد أكبر مثال على ذلك المجاعة التي ضربت أجزاء من جنوب السودان، كما تم تحديد أوضاع انعدام الأمن الغذائي المعرضة لخطر التحول إلى مجاعات في بلدان أخرى المتضررة من النزاع.

كما نجد أيضا تدهور الحالة لاسيما تلك المتضررة من التباطؤ الاقتصادي و التي تعتمد اعتمادا شديدا على صادرات السلع الأساسية، من انخفاض حاد في عائدات الصادرات والإيرادات المالية في السنوات الأخيرة، مما أثر على توافر الأغذية بسبب انخفاض القدرة

¹ - التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها، متحصل عليه من الموقع:

على الاستيراد وعلى الوصول إلى الأغذية بسبب انخفاض الإمكانيات المالية لحماية الأسرة الفقيرة من ارتفاع أسعار الأغذية المحلية.

الأمن الغذائي هو احد المحدد الوحيد للنتائج الغذائية، ولاسيما بالنسبة للأطفال كما أنه يشمل العوامل الأخرى مثل المستوى التعليمي للمرأة، والموارد المخصصة للسياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بالتغذية، الأمهات والرضع وصغار الأطفال، والحصول على المياه النظيفة، والمرافق الصحية الجيدة، ونمط الحياة، وبيئة التغذية والثقافة، بالمقابل فإن انعدام الأمن الغذائي يؤدي إلى انخفاض المناعة في جسم الأفراد، وهو المؤشر الذي يفتح الأبواب إلى انتشار الأوبئة والأمراض في المجتمع. والنتيجة مما سبق ذكره انخفاض الأداء الوظيفي للأفراد نظرا لوجود علاقة متغذية بين مستوى التغذية والمستوى الصحي وإنتاجية العامل¹.

ب- الأمن الغذائي والتضخم:

للتضخم آثار كثيرة أهمها: آثاره في تراجع القوة الشرائية للمستهلكين بصفة خاصة ذوي الدخل الثابت كالعاملين في الحكومة أو المتقاعدين وانخفاض الإنفاق الاستثماري نظرا إلى مناخ عدم التأكد الذي يصاحب الضغوط التضخمية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وإعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بطريقة عشوائية ليصلها صلة بمبادئ العدالة الاجتماعية والكفاءة الإنتاجية².

ت- الأمن الغذائي وعجز ميزان المدفوعات:

تعمل الدول على تحقيق أمنها الغذائي قدر المستطاع من خلال إنتاجها المحلي، نظرا لما يعتري المصادر الخارجية من مخاطر التقلبات الاقتصادية والسياسية، والأمن الغذائي هو إتاحة الدولة الغذاء لأفرادها بالكميات المطلوبة وبالأسعار المناسبة على مدار العام، سواء تحقيق ذلك من خلال مصادر محلية أو خارجية، وتعاني الدول النامية في تحقيق أمنها الغذائي من مشكلات الاعتماد على الخارج لتوفير العديد من السلع الغذائية الإستراتيجية، مما يتسبب في تفاقم مشكلات دعم الغذاء، والعجز في ميزان المدفوعات، واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي.

بصفة عامة يعتبر قصور عرض الغذاء في الدول النامية احد أسباب الاختلال الهيكلي نظرا النمو البطيء في عرض الغذاء من مصادر المحلية بالمقارنة بالنمو الداخلي للدولة.

1- محمد عمر الطنوبي، الإنتاجية الزراعية بين البحث العلمي والإرشاد الزراعي، الإسكندرية، منشأ المعارف، 1996، ص 52.

2- عبد الرحمان يسرى أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة جامعة قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 1997، ص ص 218-223.

بالإضافة إلى الأزمة الغذائية العالمية هناك تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في الأمن الغذائي في الدول النامية، إذ تجلت الأزمة في ارتفاع أسعار الغذاء، بالتالي نجم عنها ارتفاع فاتورة قيمة الفجوة الغذائية، وارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية للدول النامية، علاوة على ارتفاع فاتورة دعم الغذاء، وتفاوتت هذه التأثيرات من دولة إلى أخرى، وفي المجمل أثرت أزمة الغذاء العالمية في التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاديات الدول النامية وخاصة العربية¹.

3- أثر التنمية الاقتصادية في الأمن الغذائي:

إن التنمية الاقتصادية أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على التكنولوجيا الانتقال من حالة اقتصادية إلى أخرى، بهدف تحسينها، وتعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول، وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية التي تجعلها أكثر تقدماً وتطوراً، مما يؤثر على المجتمع تأثيراً إيجابياً، عن طريق تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية الناجحة، حيث ساهمت التنمية الاقتصادية التطوير القطاعات الاقتصادية في الدول النامية ونهوضها، لذلك تعد من الوسائل المعززة للنمو الاقتصادي، في العديد من القطاعات العامة، مثل التعليم، والصحة والبيئة، العمل، والسياسات الاجتماعية، وغيرها من القطاعات التي تسعى إلى زيادة نماءها وقدرتها، ولعل أن الأمن الغذائي له علاقة بالتنمية الاقتصادية حيث نجد علاقة تبادلية أي تأثير وتأثر، ولا يمكن إجهاض عامل الأمن الغذائي عن التنمية الاقتصادية لشمولها على أبعاد متعددة تساهم في رفع مستوى التنمية الاقتصادية والأكثر من ذلك دفع عجلة التنمية في كل مناحي الحياة والتي ينتج عنها ما يلي:

أ. ارتفاع مستوى الصحة:

إن تحقيق مستوى المعيشة تعتبر من بين الأهداف التي تسعى إليها التنمية الاقتصادية وذلك لتوفير الضروريات المادية للحياة وتحقيق مستوى ملائم للصحة، ولكن زيادة نسبة السكان بنسبة أكبر من الدخل القومي تجعل من المعتذر تحقيق زيادة في المتوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة².

ومن جهة أخرى تخفيض نسبة الوفيات والذي يجلب زيادة اليد العاملة في القطاع الزراعي كعنصر مهم في معادلة الأمن الغذائي، ينتج عنه زيادة إنتاجهم وأدائهم الوظيفي وهو مؤشر هام لرفع من حجم الإنتاج الزراعي والغذائي.

1- الأمن الغذائي العربي، متحصل عليه من الموقع: 38: 24/ 02/ 2018 à 13h <http://books.google.dz>

2- التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها، متحصل عليه من الموقع:

<http://m.almesryoun.com> le 05/ 03/ 2018 à 13h48.

إذن كلما حدث تقدم في عملية التنمية الاقتصادية انعكس ذلك إيجابيا على ارتفاع مستوى الصحة ومنه ارتفاع مستوى الأمن الغذائي¹.

ب. ارتفاع مستوى التعليم:

يلعب الأمن الغذائي الدور الأبرز في نجاح العملية التعليمية في دولة ما، فهو المؤثر الأهم لإحداث التغيير، ومنه فإن حدوث تنمية اقتصادية داخل الدولة يؤدي إلى تحسين ظروف التعليم بعدما كانت الأسباب فقدان الأمن الغذائي عامل رئيسي في ارتفاع معدلات رسوب الطلبة وشيوع ظاهرة الفقر نتيجة انعدام الأمن الغذائي بالإضافة إلى تدني قيمة العملة وانهيار القدرة الشرائية...

وهذه الأسباب تدفع إلى زيادة مستوى التحصيل العلمي للأفراد، وقلة نسبة الأمية وهو المؤشر على ارتفاع المثقفين في المجتمع وزيادة وعيهم، مما ينعكس في قيام أفراد المجتمع بتعديل أنماطهم الاستهلاكية واقترابها إلى النمط الغذائي السلمي².

تؤكد الوقائع أن تحقيق الأمن الغذائي يعتمد بالدرجة الأساسية على تنمية الإنتاج الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية والمنتجات الأخرى كاللحوم بمختلف أنواعها وهي السبيل الأمثل لتحريك قطاعات أخرى كالصناعة والتجارة، كما أن توفير المنتجات محليا يجنب الدولة الخوض في توفير نفقات باهظة في الموازنة العامة ويمنع تسرب العملة الصعبة نحو الخارج لاستيراد بضائع استهلاكية وتحمل الوزارات المعنية، تكاليف فحص هذه البضائع وغير ذلك من النفقات، كما أن تشجيع المنتجات الوطنية سيساهم في تنمية قطاع الزراعة ويمنع هجرة الفلاحين من الأرياف إلى المدن ما يتسبب في تصحر الأراضي وينعكس سلبا على المدن لزيادة طلب الخدمات لاسيما التعليمية فيها³.

ت. ارتفاع مستوى الدخل الوطني الحقيقي:

لقد عرف بعض الاقتصاديين التنمية بأنها "زيادة الدخل الحقيقي للفرد" فالتنمية الحقيقية تركز على الفرد وتجعل منه المحور والمحرك الحقيقي لها، حيث عندما يزيد دخل الفرد تتغير حياته إنالأفضل.

إذن معدل دخل الفرد هو المقياس الحقيقي للتنمية ومنه يسهل تطور الدولة ورفاهيتها حيث نجد أغلبية الدول الأوروبية الغربية قامت بتقديم الخدمات الأساسية مباشرة ومجانية لمواطنيها، إضافة إلى تقديم يد المساعدة إلى عابري السبيل من المهاجرين... ولا تسمح للقطاع الخاص بأن يعيث بحقوق المواطنين كما نراه في بعض البلدان، إذن الدول الأوروبية ترى أن التنمية تقاس بمدى ما تقدمه الدولة لمواطنيها من رفاهية، بل أن بعض الاقتصاديين يرون

1- السيد محمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 413.

2- المرجع نفسه، ص 412.

3- [http:// m.annabaa.orgsarabic.Education](http://m.annabaa.orgsarabic.Education) le 03/ 03/ 2018 à 11h55.

أن زيادة دخل الفرد قد تزيد من الناتج القومي للدولة وتغطية احتياجاتها الضرورية من السلع الاستهلاكية من الغذاء.

ومن كل هذا يمكن القول أن دول أوروبا الغربية نجحت في رفع مستوى الأمن الغذائي مع ارتفاع مستوى التنمية الغذائية، وهو نموذج يجب الاقتداء به¹.

ث- زيادة الإنتاجية الزراعية:

إن تطبيق إستراتيجية بحثية زراعية تهدف إلى زيادة إنتاجية الحاصلات الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ويكون ذلك بتوفير الاكتشافات الجديدة وإحداث الوسائل وسبل الإنتاج، وارتفاع مستوى البحث التكنولوجي، وهذا ما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج الزراعي، وارتفاع نصيب الفرد من الغذاء².

مما يبيح ذكره يمكن القول أن علاقة الأمن الغذائي بالتنمية الاقتصادية لا يمكن اختزالها في البعد الاقتصادي، بل تتعداه إلى أبعاد أخرى بفعل العلاقات الاجتماعية والتفاعلات الإنسانية.

المطلب الثاني: العلاقات التبادلية بين الأمن الغذائي والتنمية الإنسانية.

1- مفهوم التنمية الإنسانية:

التنمية الإنسانية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس ومن حيث المبدأ يمكن أن تكون تلك الخيارات بلا حدود، وان تتغير عبر الزمان، ولكن ثمة خيارات تبقى جوهرية في كل مستويات التنمية وهي: أن يعيش المرء حياة طويلة، وصحية، أن يحصل على المعارف، أن يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشي لائق، لكن مفهوم التنمية الإنسانية لا يقف عند هذا الحد الأدنى، بل يتعداه إلى استحقاقات إضافية أخرى: الحرية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاجية، والاستمتاع باحترام الذات، وضمان حقوق الإنسان الضرورية.

من هذا التعريف للتنمية الإنسانية كعملية توسيع للخيارات، نستخلص ما يلي:

1- يقوم مفهوم التنمية الإنسانية على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم، هدفها خلق بيئة للسكان بمنحهم إمكانية العرش الطويل وفي صحة جيدة، هذه النظرة غالباً ما تظهر كبدئية، مما يؤدي إلى إهمالها أو نسيانها³.

2- مفهوم التنمية الإنسانية بتركيزه على الخيارات يهدف إلى الإشارة إلى أنه يتعين أن يؤثر الناس في القرارات، والعمليات التي تشكل حياتهم، فيجب أن يشاركوا في مختلف عمليات صنع القرار، وتنفيذ القرارات ومراقبتها، وتعديلها عندما يكون ذلك ضرورياً من أجل

1- السيد محمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 410.

2- المرجع السابق، ص 411 - 412.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، ص 15.

تحسين نتائجها، مع الإشارة إلى أنه ينبغي النظر دوماً إلى النمو الاقتصادي على أنه وسيلة هامة، وليس هدف نهائي للتنمية¹.

3- تقوم عملية التنمية الإنسانية كعملية التغيير الإيجابي في المجتمع على محورين أساسيين هما:

الأول: بناء القدرات الإنسانية الممكنة للتواصل إلى مستوى رفاه إنساني راقى، وعلى رأسها عيش حياة طويلة وصحية واكتساب المعرفة، أو التمتع بحرية جميع البشر بدون تمييز بالاستثمار في والتعليم، الصحة، التغذية والتدريب.

الثاني: التوظيف الكفاء للقدرات الإنسانية في جميع مجالات النشاط الإنساني، الإنتاج، المشاركة السياسية، الثقافية، الاجتماعية، والاستمتاع بالراحة... أي أن التنمية الإنسانية هي عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها فتكون القدرات من أجل الاستفادة منها وفيها ينتفع الإنسان².

2- علاقة الأمن الغذائي بالتنمية الإنسانية:

من خلال العلاقات التبادلية والجدلية بين الأمن الغذائي والتنمية الإنسانية وهذا بتبيان علاقة الأمن الغذائي بالتنمية الإنسانية وذلك في الخطوات التالية وهي:

أ. علاقة الأمن الغذائي بالأمن السياسي والمجتمعي للتنمية الإنسانية:

إن جميع التقارير الصادرة عن برنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) توصي بضرورة التعزيز مسار التنمية الإنسانية ففي تقرير التنمية البشرية لعام 2005، والمرسوم بـ "معونة والتجارة والأمن في عالم متغير". يؤكد على ضرورة توسيع اختبارات الناس والعيش حياة صحية ومديدة والحق في الحصول على مستوى عيش لائق، والحق في اكتساب المعرفة والتعليم، وحق المشاركة السياسية والاقتصادية خاصة المرأة³.

وباعتبار الأمن الغذائي حق من حقوق الاقتصادية للبشر على الحكومات أن توفر هذا الحق لجميع المواطنين، وتوفير الغذاء لجميع شرائح المجتمع، يسمح ببناء وعي سياسي لدى المواطنين، وهو اللبنة الأولى لرسم معالم دولة الحق والقانون.

ب- علاقة الأمن الغذائي بالأمان الصحي:

تعتبر سهولة الانتقال وحرية الحركة ارتبطت بسهولة انتقال وانتشار الأمراض والأوبئة. وذلك بضمان غذاء صحي وسليم وذلك يسمح للإنسان بتقييم طاقاته في مجالات إبداعه، لذلك احتل الأمن الصحي مكاناً هاماً في انشغالات الجماعة الدولية، فالصحة ركن

¹ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات جديدة في التنمية، الناشر دار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000، ص 49.

³ - بن صغير عبد العظيم، الأمن الإنساني والحرب على البيئة، مجلة المفكر، العدد الخامس.

جوهريا لأمن الإنسان، لأن الصحة الجيدة هي التي تمكن المرء من التمتع بالحركة وإبراز التقدم.

أما بالنسبة للأمراض التي يمكن أن تهدد الإنسان على المستوى الصحي، حيث نجد الأمراض الأشد خطورة بالنسبة لحرية وأمن وتنمية الإنسان هي:

- انتشار مرض الإيدز وسهولة انتقاله كما نجد الجدري وسرطان الدم وغيرها من الأمراض التي تهدد الوجود الإنساني.
- إنالأمن الصحي هو قدرة الجماعة الدولية على ضمان سلامة وصحة الأفراد من كل أنواع الأمراض، وان الأمن الغذائي يسمح برفع المستوى الصحي في العالم ومنه تكريس منطلق الحرية والإبداع، وتفجير قدرات الإنسان الذهنية التي تعود بالفائدة على مستقبل الإنسانية.

ت- علاقة الأمن الغذائي بالأمن البيئي للتنمية الإنسانية:

تتطوي فكرة التحديات البيئية على أساس وجود تهديدات وأخطار ترمي بإعاقة جهود الاستدامة البيئية، علما أن تلك الإعاقة تساهم في تأشير تلك التحديات التي تمارسالتأثيرات السلبية في مناخ العمل الإنساني انطلاقا من أن الفرد كائن اجتماعي يتفاعل مع البيئة المحيطة به، وقد تتأرجح عملية التفاعل بين الأثر والتأثير.

فالبينة تترك أثرها ومجرياتهما على الأمن الإنساني، وكذلك الحال للأفراد فهم يمثلون عنصر الحركة، إذأن الكثير من المشاريع، إذا لم تراعي العوامل البيئية أثناء التخطيط والتنفيذ، فإنها معرضة للفشل وهذا ما يؤشر إلى ضرورة الاهتمام اتجاهات البيئة وقضاياها وسياساتها، وقد اتخذ هذا الاهتمام اتجاهات ومناحي عدة تتجلى في تقرير (بورتلاندي) الذي حمل عنوان (مصيرنا المشترك)، والذي جسد فكرة التوافق بين النمو الاقتصادي وسلامة البيئة ونماؤها¹.

بالإضافة إلى وجهة نظر الجماعة الدولية حول البيئة حول البيئة ليصبح الأمن البيئي مسألة داخلية لكل دولة والذي يعتبر أحد ركائز الأمن². حيث إنها وصفت (البيئة) في أولوياتها المنظمات الدولية التي تنادي بضرورة التخلي عن الموارد الكيماوية التي تشكل خطر على الوجود الإنساني.

¹- د. نوال يونس محمد، الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 4، العدد 10، 2008، ص 24.

²- مصطفى ونوعي، الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص 57.

ولم تنحصر التحديات البيئية في الآثار التي تتركها التقنية، بل امتدت إلى مجموعة من المسائل البيئية منها: التلوث، تآكل طبقة الأوزون، ظاهرة الدفيئة، الضجيج وكل من هذه المسائل يترك آثار سلبية على صحة الإنسان، لذا تبقى حالة الخوف الإنساني من التحديات قائمة مهما كانت صيغ المجابهة وأوجهها مما يعني أن الأمن الإنساني يدور في فلك التحديات التي لا تستكين ولا تهدأ.

إن علاقة الأمن البيئي الذي يمثل محور التنمية البشرية باعتباره المحيط الذي يمثل محركها، هي علاقة متعدية، إذ أن عقلنة السلوك والمحافظة على البيئة يضمن إنتاج زراعي صحي...

ث- علاقة الأمن الغذائي بالأمن الثقافي للتنمية الإنسانية:

إذا كانت التنمية تعني جهدا واعيا ومخططا من أجل حياة أفضل لكل إنسان، فإن الثقافة بمعناها الواسع تعتبر عنصرا فاعلا ومؤثرا في إنجاح برامج التنمية، ولكن البعد الثقافي للتنمية الإنسانية يتمثل في مقدرة الحفاظ على العادات والتقاليد التي هي القاسم المشترك للإنسانية ويتجسد هذا البعد في الأمن الثقافي فتتضمن الثقافة النشاط الفكري والغني للأعمال المنتجة من جهة والمعتقدات والفنون والعادات والآثار والأعمال التي ينتجها مجموعة من الناس في وقت ما هبر التاريخ من جهة أخرى¹.

إن لكل دولة أو أمة ثقافة خاصة تميزها عن الثقافات الأخرى فالفرد باعتباره عضو في المجتمع يحافظ عليها (الثقافة) ويعتز بها، ويرى فيها وسيلة لوحدها، لأن المجتمع الذي تنهار فيه ثقافتها أو تفكك أمام الثقافات الأخرى يفقد ترابطه وتضيع فيه ثقة الناس بأنفسهم ويصبحون عالية على غيرهم².

أما عن علاقة الأمن الغذائي بالبعد الثقافي للتنمية الإنسانية، فتمثل في إرساء قواعد ثقافية متينة، حيث تسهر الجماعة الدولية على تحسين مختلف الشرائح، وذلك بالتهديدات والتبذير سواء في الغذاء أو في المياه العذبة أو الحفاظ على التوازن البيئي الضامن لبقاء الثروة الحيوانية بنوعها البرية والبحرية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الأمن الثقافي يضمن تكريس القيم الإنسانية بمجرد بناء تنشئة سياسية غذائية، لدى الناشئ ليكبروا بها ويكون القدوة لخلفيتهم³.

¹ - نهلة محمد احمد جبر، الأمن الثقافي، مفهومه، دواعيه وعوامل تحقيقه، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ص 135.

² - Paul Battersby and Joseph M. Siracusa, Globalisation and Human Security United Kingdom: Rom man and Littlefield Publishers, 2009, pp 26-27.

³ - مصطفى ونوغي، المرجع نفسه، ص 68.

إستنتاجات الفصل:

- اختلفت آراء الكثير من المفكرين حول قضية الأمن الغذائي، ولكنها اشتملت على نقطة مشتركة وهو ضرورة تلبية وتوفير حاجيات الإنسان الضرورية من الغذاء، حيث قامت المنظمات الدولية والعربية وسعت إلى إيجاد مفهوم للأمن الغذائي.

- اشتمل الأمن الغذائي على عدة أبعاد ومستويات في تشكيل وبناء الأمن الغذائي، فنجد: البعد الديموغرافي والبعد الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي وأن ما تعيشه اليوم الدول النامية من جوع وغياب الأمن الغذائي ولكن يخدم مصالح الدول الكبرى التي أسست جميع المنظمات الدولية الفعالة، أما في ما يخص مستويات الأمن الغذائي، فتنجلى في الأمن الغذائي المطلق أي (إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب وهذا المستوى مرادف للإكتفاء الذاتي الكامل وإبقاء الفرد على قيد الحياة). أما الأمن الغذائي النسبي (فيرتبط بقدرة الدولة على توفير السلع والمواد الغذائية كلياً وجزئياً وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام)، كما نجد أنّ عملية بناء الأمن الغذائي مرتبطة بعوامل داخلية، فهي مرتبطة بالظروف الداخلية للبلاد خاصة والتنشئة الاجتماعية والسياسية لأفراد المجتمع ومدى إيمانهم بالمصير المشترك من خلالها يسعون إلى بناء إستقلالهم وسيادتهم الغذائية على الخارج ومدى قدرة الدولة على التأثير في المحيط الخارجي، أما فيما يخص العوامل فهناك عوامل ديموغرافية وعوامل طبيعية وعوامل تنظيمية حتى ولو اختلفت وتباينت في منبعها إلا أنها تساهم بشكل مباشر في ضمان الأمن الغذائي.

الفصل الثاني
واقع الأمن الغذائي في
الجزائر

تقديم:

يعتبر القطاع الفلاحي **العصب الحساس** في اقتصاديات بلدان العالم، فالأمة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها من خلال تحقيقها أقصى ما يمكن من الإنتاج الفلاحي، هي أمة جديرة بالاحترام لأنها أمة تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي.

من المفروض أن يكون القطاع الفلاحي من أهم ومن أولويات الاستراتيجيات التنموية التي تتبعها البلاد كونه يستطيع إنقاذ الدولة من أزمة محتملة كذلك يساهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي للمواطنين.

الجزائر تواجه تحديا غذائيا بالغ الأهمية من أبرز **مهامه** قصور إنتاجه الغذائي عن تلبية احتياجاته من السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية الرئيسية في مقدمتها الحبوب، إذ تتوجه لاستيراد هذه الاحتياجات من الخارج وذلك باعتماد على موارد النقد الأجنبي والتي مصدرها الرئيسي تصدير النفط الخام الأمر الذي يشكل تهديداً واضحاً لأمنه الغذائي، لذلك فإن قضية تنمية القطاع الفلاحي وتطويره يجب أن يحتل أهمية استثنائية لكونه القطاع المسؤول بشكل مباشر عن الإيفاء بمتطلبات القطر الغذائية فضلاً عن تلبية احتياجات الصناعة إلى الموارد الأولية وتعد الزراعة هي الصناعة التي تركز عليها النشاطات الإنتاجية الأخرى.

يجب على الدولة الجزائرية أن تركز في أي استراتيجية اتبعتها للتنمية الاقتصادية على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وينبغي إعطاء أولوية للتنمية الزراعية والصناعات المرتبطة بهذه التنمية، وتوفّر كل ما يمكن من وسائل وسياسات لتشجيع القطاع الزراعي لتلبية أحد الحد الأدنى المطلوب من الموارد الغذائية والاتجاه نحو الأبحاث والدراسات الاقتصادية التي تستند على واقع إمكانيات الجزائر.

المبحث الأول: الواقع الفلاحي في الجزائر.

المطلب الأول: السياسات الزراعية في الجزائر بعد الاستقلال.

مرحلة التسيير الذاتي .

من الخطوات الأولى التي قامت بها الحكومة الجزائرية في القطاع الفلاحي هي التسيير الذاتي للفلاحة، وهو «تسيير مؤسسة من طرف مجموعة من العمال أو من طرف ممثليهم المنتخبين من طرفهم»¹.

1- قاموس لاروس.

بعد استقلال الجزائر واسترجاع السيادة الوطنية، وبعد الرحيل الجماعي للمعمرين سنة 1962 قامت الدولة الجزائرية باسترجاع الأملاك الخاصة لعم وإعطائها للفلاحين السابقين (الخماسة) ليستفيدوا منها ويسيرونها ذاتيا ذلك أعطى أهمية كبيرة للفلاحين الذين كانوا يعملون كعبيد للفرنسيين وأصبح لهم كرامة ومكانة هامة، لكن أصبح العمال **يتمادون** في أعمالهم وكثرت المشاكل كونهم أخذوا أماكن هامة كمديرين وأمرأء.

«25 مليون هكتار من أراضي المعمرين الموزعة على 2200 مستفيد ومن بين هذه الأراضي حوالي 250000 هكتار، سيعاد توزيعها لفائدة قدماء المجاهدين الذين جمعوا ضمن 350 تعاونية فلاحية للإنتاج»¹.

كان تدخل الدولة بشكل مستمر بمراقبة القطاع أفضل تجربة التسيير الذاتي، حيث وضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية مؤسسة مركزية: الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA) ودخلت في ترسيم المؤسسات وفي تحديد أسعار المنتوجات الفلاحية وشرعت خمسة مراسيم هامة وتاريخية في 1963 وهي: 3 مراسيم في 18 مارس 1963:

- مرسوم 63-88: الذي يقرّر بتنظيم كل الأملاك التي تركها الاستعمار.
- مرسوم 63-89: الذي يقرر بتنظيم وزارة الفلاحة والمنظومة الفلاحية وتأسيس الديوان الوطني للمنظومة الفلاحية.

- مرسوم 63-90: يخص الديوان الوطني للمنظومة الفلاحية والمؤسسة العمومية لإنجاز برنامج المنظومة الوطنية لتسيير المزارع المهجورة من طرف ملاكها.

- مرسوم 63-95 في 22 مارس 1963: ينظم تسيير مؤسسات الصناعة التقليدية والتجارية والاستشارات الفلاحية المهجورة.

- مرسوم 63-98 في 28 مارس 1963: تقسيم مدخول المؤسسات المسيرة ذاتيا منه يدفع أجور العمال.

2- الثورة الزراعية:

تولت المؤسسات العمومية تسيير المخططات الإنتاجية المتصلة بالإنتاج والمالية والتسويق وكان يتوفر 75% من الإنتاج الفلاحي الخام، توصلت الصادرات الفلاحية من (الخمور، الفواكه والحمضيات) إلى الخارج وكان يوظف حوالي 237400 عامل من بينهم 10000000 عامل موسمي وكانت الأراضي المزروعة آنذاك تمثل حوالي 30% من المساحات المستغلة، لكن رغم كل هذه الجهود نجد أن المساحات المستغلة قليلة.

واجه القطاع العمومي مشاكل في التسيير، التمويل، المالية وتسويق المواد الفلاحية المنتجة، إضافة إلى انهيار الإنتاجية القائمة، شيخوخة البساتين، وعدم صلاحية العتاد ووسائل الري والحرق وتهيئة التربة.

¹- عمر سعود، ترجمة عبد القادر شرشار، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، مجلة إنسانيات، 2003، ص 74.

جاءت الثورة الزراعية نتيجة للوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدهورة للمواطنين وعلى هذا صدر ميثاق الثورة الزراعية في 14 جويلية 1971 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972¹.

تنص المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية على:

«الأرض لمن يخدمها، ولا يملك حق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها». إنترعت الحكومة الجزائرية بعض من الأراضي لمن يملكون مساحات شاسعة وأعطتها للفلاحين الذين لا يملكون للقضاء على التباين في توزيع الملكية والرفع من دخولهم الشخصية والانتفاع بالأرض وتحسين الإنتاج، هكذا أصبح الفلاحين المحرومين يمتلكون الأراضي ونشأت تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا.

وقد عرف القطاع الخاص تدهور في مردودية الإنتاج بسبب السياسات المعتمدة من الدولة. وقد كان ينقسم إلى قسمين: من ناحية التقنيات والوسائل، ففيه التقليد الذي يعتمد على الوسائل البدائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي والحديث الذي يعتمد على تقنيات حديثة وأساليب زراعية متطورة، لكن بنسبة إنتاج ضئيلة جداً². فبعد 1966 عملت الدولة على تدعيمه لكن بعد 1970 أي في مرحلة الثورة الزراعية تراجعت عن تقديم المساعدة للقطاع الخاص وقد أدى هذا إلى انخفاض في الإنتاج وكذا في مستوى الصادرات، حيث كانت الدولة تهتم أكثر بقطاع المحروقات وأهملت القطاع الزراعي خاصة خلال المخططات التنموية التي تبنتها لكن عاد اهتمامها خلال المخطط الخماسي (1985-1989).

- الإصلاحات الزراعية وإعادة الهيكلة 1981-1990:

صدر منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 المتعلق بالتسيير الذاتي وكانت أهدافه المرجوة في إعادة الهيكلة الاقتصادية هي³:

- 1- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة.
- 2- إعادة التنظيم العقاري للأراضي الفلاحية.
- 3- استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية وتهيئة الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والري.

أعطت الدولة بعض الأراضي المؤممة للفلاحين وشجعتهم على استصلاح الأراضي خاصة في الجنوب، وقدمت لهم قروض بهدف النهوض بالقطاع الفلاحي، كما تمت إعادة هيكلة مزارع الدولة، زيادة استيراد الآلات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين، زيادة الاستثمار تنمية الموارد المائية، وتهدف هذه السياسة الجديدة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي، أما من الناحية الواقعية قد وجدت الجزائر نفسها لا تتوافر على قاعدة مهمة في المجال الفلاحي.

1- متحصل عليه من الموقع: <http://Agricul.yooh.com/t146-topic>

2- متحصل عليه من الموقع: <http://Agricultur.yoo.com/t146-topic>

3- حسن بهلول، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976، ص 220.

3- مرحلة إقتصاد السوق:

عرفت العشرىة الأخيرة من القرن الماضى مرحلة خطيرة، لم تعرف أبداً البلاد انزلاقات كالتى عرفتها خلال هذه الحقبة، فالأوضاع السىاسىة الغير مستقرة أثرت بصورة سلبىة على كل الأوضاع الإقتصادىة والاجتماعىة.

لقد عاش الإقتصاد الوطنى خلال هذه المرحلة هزات عدّة جاءت نىتجة تخربىب العدىد من ممتلكات الدولة كحرق المصانع، هجرة الإطارات والكوارى من جهة، وإفلاس المؤسسات وغلقتها، وكذا تسرب عمالها من جهة أخرى، ولكن رغم ذلك إستطاعت الدولة الجزائرىة أن تصمد¹.

وفى سنة 1990 أصدرت الدولة قانون 10/90 الخاص بالقرض والنقد²، وموجبه أنشئ مجلس النقد والقرض الذى يعتبر مجلس إدارة البنك المركزى، فمن خلال هذا القانون (كان أول قانون صدر فى تلك المرحلة) أرادت الدولة أن تبرز نىتها فى التوجه نحو ما ىسمى باقتصاد السوق، فقانون 10/90 مهد الطرىق لإصدار قانون 12/93 الذى بموجبه أصبح المستمر حر وله امتىيازات وتشجىعات وىسمى هذا القانون بقانون الاستثمارات. وىمكن القول أن قانون 10/90 جاء تسهىلات وامتىيازات للمستثمرىن الخواص، حىث ىسمح هذا القانون بترقىة الاستثمار بصورة أوسع.

وهكذا دخلت الجزائر فى عملىة تعدىل وتغىىر لتشرىعاتها الإقتصادىة وهذا تماشىا والمحىط الإقتصادى باعتبار أنها انتقلت من الإقتصاد المغلق إلى الإقتصاد المفتوح، وكمثال عن هذه التغىرات إصدار قانون تجارى جدىد، قانون الإجراءت المدىنىة مع الأجانب، قانون البورصة للقىم... الخ.

إنّ هذه التعدىلات جاءت نىتجة وجود قوانىن غير كافىة لتشجىع جلب الاستثمارات المحلىة والأمنىة الضرورىة لإرساء قاعدة إقتصاد السوق.

المؤشرات الإقتصادىة للاقتصاد الجزائرى³:

- وجود قطاع الصناعات ضخم لكنه ىعتمد على أكثر من 80% من المواد الأولىة المستوردة بالنسبة للقطاعىة العام والخاص ما عدا الصناعات النفطىة التى تمثل أكثر من 92% من الواردات الكلىة.

- الاستعمال الضعىف للقدرات الإنتاجىة بسبب عدم إتقان التكنولوجىا وعدم قابلىة الدىن والتحوىل، مما جعل الدولة بحاجة ماسّة إلى العملة الصعبة مع ضعف القدرة الشرائىة.

- ضعف مردودىة المحصول الزراعى المتعلقة بوجود سىاسة خاطئة بالنسبة للقطاع الزراعى على العموم.

¹- حوالف رحىمة، واقف التسىبر فى المؤسسات الجزائرىة فى ظل الوضىة الإقتصادىة والاجتماعىة الراهنة: كلىة العلوم الإقتصادىة وعلوم التسىبر، تلمسان، 2001-2002، ص 09.

²- قانون 10/90 الصادر فى 14/04/1990.

³- حوالف رحىمة، مرجع سابق، ص 8-9.

- عدم تنظيم التجارة، مما أدى إلى خلق سوق موازي زاد من سوء الوضعية الاقتصادية والمالية (التضخم أي كتلة نقدي تفوق الإنتاج الوطني).
- مديونية خارجية مرتفعة بسبب غياب سياسة حقيقية وسوء تسيير الموارد المالية المقترضة، بالإضافة إلى خدمات الديون.

المطلب الثاني: أهم السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينات.

1- الإطار العام للسياسات الزراعية في عقد التسعينات:

مع نهاية القرن الماضي أو تزامنا مع انهيار المعسكر الاشتراكي وبروز القطبية الأحادية ممثلة في النظام الليبرالي، بدأت غالبية الدول العربية تعرف تطبيق إصلاحات اقتصادية وتعديلات بشكل أو بآخر، وذلك سعيا منها لمواكبة التغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية من جهة، ومحاولة التغلب على ما وجهته خلال المراحل السابقة لعقد التسعينات من آثار كمية للعديد من المشاكل الاقتصادية داخليا وخارجيا، والعمل على تعزيز معدلات الأداء التنموي الحقيقي من جهة ثانية¹.

نظرا للوضع السياسي غير المستقر الذي وصلت إليه الدولة الجزائرية فقد أعطت أهمية للسياسات الزراعية التي تنشأ ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وفتحت المجال لخصوصية نشاطات القطاع الزراعي، لمواكبة التحولات والمستجدات التي تفرضها العولمة ومتطلباتها.

ركزت الجزائر في سياستها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وإتباع سياسات **نقية** لمكافحة التضخم واستقرار أسعار الصرف، وتشجع القطاع الخاص في مجال الاستثمار وتخفيض الديون الخارجية بهدف رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا لتحقيق الأمن الغذائي.

- مرتكزات استراتيجية التنمية الزراعية خلال عقد التسعينات:

سعت الجزائر للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي من خلال هذه المرتكزات²:

- إسترجاع الأراضي المؤممة.

- استصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية.

- دعم الاستثمارات لتطوير جهاز الإنتاج.

أما عن الإطار العام للسياسات الزراعية والفلسفة الاقتصادية التي تحكمها في عقد

التسعينات، فيمكن حصر أهم أهداف ذلك في النقاط التالية:

1- الاستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات.

2- ترقية المنتوجات ذات النوعية الإيجابية الحقيقية.

¹- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة، سنة 2007-2008، ص 104.

²- جامعة الدول العربية، م.ع.ت، السياسات الزراعية في عقد التسعينات نوفمبر، 2000، ص 17.

- 3- وضع مخطط تنمية شاملة ومتكاملة بكل منطقة طبيعية.
 - 4- ترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين.
 - 5- العمل على وقف تدهور وانحيار القطاع الزراعي.
 - 6- المحافظة على مصالح المزارعين والمستهلكين.
 - 7- مواصلة دعم بعض المنتجات الزراعية لأسباب للاقتصادية واجتماعية.
 - 8- السعي لرفع الإنتاجية الزراعية وتكثيف الإنتاج وتدعيم استصلاح الأراضي بطرق تحفيزية.
- ومن أهم معالم السياسات الزراعية في هذه الفترة:

1- برنامج التكيف الهيكلي: Plan d'ajustement structurel

بدأ تطبيق برنامج التكيف الهيكلي في الجزائر سنة 1990¹، والذي يرتبط مفهومه بالسياسات التي يوصى بها صندوق النقد الدولي وهيئة موظفيه للبلدان من أجل إنقاذها من الغرق الكامل في بحر الاستدانة، ومساعدتها لتظهر على ساحة المعاملات الاقتصادية الدولية، كشريك ولو أنه غير متكافئ للعالم المتقدم². ذلك بهدف ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية وتحرير المبادلات الزراعية بشكل تدريجي، وتضمن البرنامج أيضا إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها وأدى ذلك إلى مضاعفة التكلفة الزراعية بحيث ارتفع سعر الجرار الذي كان سعره مع ألف إلى 260 ألف دينار جزائري عام 1991³. رفع الأسعار الزراعية من شأنه يحسن ربحية الزراعة وبالتالي تحفيز التوظيف المتزايد لعوامل التكثيف، ولكن ذلك يفترض توفر المكونات وإمكانية الحصول عليها بنسبة أعلى، وهو أمر نادر الحصول بسبب تقليص الاستيراد، الارتفاع الناتج عن سياسات التكيف يمكن أن يقود البلاد إلى تراجع واضح في الإنتاج، وبالمقابل يزيد من الاستيراد الغذائي مقابل ضخ مزيد من النقد الأجنبي، وهذا لا بد من الإشارة إلى أن الفرق بين أسعار الاستهلاك تدفع بالمزارع إلى تخفيض إنتاج القمح لصالح الشعير والأعلاف الأخرى من أجل زيادة عرضه للحرم، ولاسيما حين يكون تناس أسعار اللحوم والحبوب لصالح الأولى إذ تصبح اللحوم حينئذ هي الإنتاج الأساسي للمستثمر. كما يترافق تكيف الأسعار الداخلية مع الأسعار العالمية بإعادة صياغة نظام الحماية الزراعي عبر إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية التي استبدلت بتحرير المبادلات الزراعية، ورفع كل القيود مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن بعدهما منظمة التجارة العلمية، من أجل حماية متميزة، وهذا من شأنه تدعيم بعض الاختيارات المبدئية للحفاظ على حد معين من استقلالية الدولة تجاه السوق العالمية في

1- حميد أية عمارة، ترجمة: أديب نعمة، الزراعة المتوسطة في علاقات الشمال والجنوب، الفارابي، بيروت، 1993، ص 129.

2- محمد عبد الشفيق عيسى وآخرون، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 275.

3- المرجع نفسه، ص 275.

المجال الغذائي¹، غير أن النتيجة المترتبة عن سياسة التكيف الهيكلي لم تكن مرضية، فقد أدت سياسات إلغاء الدعم على مكونات الإنتاج الزراعي ورفع أسعار المنتجات الزراعية إلى ظهور سلسلة من السلبيات التي أثرت على وتيرة الإنتاج الزراعي، وأدت إلى إفتقار الكثير من الفئات السكانية.

من أهم محاور التكيف الهيكلي نجد²:

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي.
 - استرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها.
 - سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية والتي استمرت لغاية 1994، وهذا ما يفسر ارتفاع الأسعار بعد ذلك.
 - تخفيض قيمة العملة الوطنية.
 - ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الاستراتيجية.
 - مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة للمواد الأساسية كالحبذ والحليب.
 - العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية.
 - حرية التجارة الخارجية والأسواق.
 - إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصوصيتها تدريجيا وجزئيا.
- هذه الإجراءات لم تستطيع تحقيق ما جاءت من أجله، حيث تراجعت لكثير من مرتكزات هذه السياسة لتترك المجال لغيرها.

2- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي وتوفير العيش الكريم للسكان بتوفير المواد الغذائية، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، باستعمال العقلاني لتلك الموارد الغذائية والموارد الطبيعية أيضا من أجل تنمية زراعية مستدامة، وتتلخص معايير تنفيذ المخطط في ثلاث مستويات وهي: الجدوى الاقتصادية، الاستدامة الإيكولوجية، والقبول الاجتماعي ومن أجل تحقيق ذلك يتمحور المخطط أساسا في تحفيز وتدهمي المستثمرين في المجال الزراعي، من خلال³:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع، الحبوب، الحليب، البطاطس، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء والبيضاء.
- تكيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهدة بالجفاف المخصصة حاليا للحبوب، أو متروكة بورا وهي مهدة بالتدهور بتحويلها الصالح زراعة

¹ - حميد آية عمر، مرجع سابق، ص 159.

² - السياسات الزراعية في عقد التسعينات، مرجع سابق، ص 36.

³ - السياسات الزراعية في عقد التسعينات، مرجع سابق، ص 72.

الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع تركيز إنتاج في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

واقع الاقتصاد الزراعي في ظل الإصلاحات 1999-2014:

1- سياسة التجديد الفلاحي والريفي وأفاق الاكتفاء:

استكمالاً للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية انتهجت الجزائر الكثير من البرامج والسياسات الفلاحية غير مسارها التنموي فقد خصّصت أموالاً طائلة تزيد عن 07 مليارات في فترة 2001-2009 من أجل إعادة تنظيم إستغلال الأراضي، وتوفير العتاد الفلاحي والتجهيزات اللازمة.

ولهذا باشرت الجزائر منذ 2009 بسياسة جديدة تعرف باسم التجديد الفلاحي والريفي تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق مواجهة التحديات التي يفرضها الوضع الدولي¹.

أ- مقومات سياسة التجديد الريفي والفلاحي:

تتشكل هذه السياسة من محورين أساسيين ومتكاملين²:

أولاً: المحور الزراعي.

يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج بتوفير وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الزراعية وكذلك توسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، معتمداً على برامج رئيسية تنفذ عن طريق الأدوات التالية:

- مراكز الامتياز المتكاملة.
- المستثمرات الفلاحية الرائدة.
- المهارات والبنى التحتية- التكوين.

ثانياً: المحور الريفي.

يهدف لحماية وتعزيز الموارد الطبيعية والرعية، الموارد النباتية والموارد المائية وتنفيذ هذه البرامج يستند إلى الأدوات التالية:

- نظام المعلومات لبرامج دعم التجديد الريفي.

¹- ريم قصوري، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، رسالة ماجستير شعبة الاقتصاد والتنمية (جامعة برج باجي مختار عنابة، 2011-2012)، ص 142.

²- بيضة سعيدة، السياسة الفلاحية في الجزائر، برنامج التنمية الفلاحية لولاية سعيدة، مذكرة، ماستر في العلوم السياسية (كلية الحقوق والعلوم السياسية، سعيدة، 2014-2005)، ص 48.

- نظام وطني لدعم القرارات من أجل تنمية مستدامة.
- مشاريع جوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع جوارية لمكافحة التصحر.

ثالثا: برنامج التجديد الريفي والفلاحي.

- وضعت الدولة مجموعة من المهام من أجل تحقيق أهدافه هذه السياسة وهي¹:
- تعزيز إنتاجية رأس المال عن طريق مثلا: البذور الفلاحية، البيوت البلاستيكية.
- البنية التحتية الريفية الفلاحية وذلك بتطويرها.
- مكافحة التصحر من خلال تطوير وتحسين السد الأخضر.
- حماية الإرشاد الفلاحي من خلال توفير المعدات.
- برامج التنظيم من خلال تنظيم المنتجات الزراعية وإنشاء البنية التحتية.

ب- الإنعاش الاقتصادي 199-2014:

- ينسب هذا البرنامج إلى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في مراحل ثلاثة²:
- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: حصص له 525 مليار دينار جزائري.
- برنامج التكميلي: لدعم النمو الاقتصادي: 2005-2009.
- خضعت له ما يقارب 2000 مليار دولار أمريكي، خصصت أساسا لإعادة توازن الإقليمي من خلال شبكة الطرق والتحفيف من المشاكل المتعلقة بالموارد المائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

- البرنامج الخماسي 2010-2014: يعتبر هذا البرنامج من أضخم البرامج التي قامت بها الدولة الجزائرية بتنفيذها سياسة التجديد الزراعي والريفي لتعبئة الموارد العمومية بـ 240 مليون دولار أمريكي وذلك قصد تشجيع الاستثمارات الخاصة وحماية الممتلكات الريفية المادية وغير المادية وفي كل الأحوال فإن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول العربية عرف منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة، فبعد الاستقلال قامت الجزائر بتبني النظام الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية وركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة، مما أدى إلى ارتفاع في نسبة اليد العاملة إذ بلغت نسبة البطالة سنة 1983 حوالي 13.88%.

وهذا ما دفع الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من أنفاقها الاستثمارية، معتمدة في ذلك على الجباية البترولية التي مثلت مصدر للتمويل³.

1- فوزية غربي، مرجع سابق، ص ص 145-147.

2- آمال عمارة، التنوع الاقتصادي كمقاربة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة الفترة 2000-2014، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سعيدة سنة 2014-2015، ص ص 70-71.

3- عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر، حدود الرأسمالية في الجزائر، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 48.

المطلب الثالث: مؤهلات القطاع الزراعي في الجزائر.

إنّ تطور أي قطاع اقتصادي مرهون بحجم الموارد التي يملكها والتي ترشحه إلى لعب دور أساسي في الاقتصاد الوطني والقطاع الزراعي في بلادنا قطاع استراتيجي يعوّل عليه في توفير الاحتياجات الغذائية وبالتالي التحكم في الأمن الغذائي الذي يعتبر الهدف الأساسي للسياسة التنموية للبلاد، ويتحقق هذا باستخدام كل الموارد المتاحة لديه¹.

1- الموارد الطبيعية²:

بمساحة 741- 2.381 كم² الآن تحتل الجزائر المرتبة الأولى بعد تقسيم السودان حيث المساحة، يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب وموريتانيا والصحراء الغربية وتتميز بقسمين تضاريسيين هما ما قبل الأطلس الصحراوي، السهول، الهضاب، مرتفعات الأطلس التلي وما بعد الأطلس الصحراوي، الصحراء.

- الموارد الترابية الأرض:

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي وعلى أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي، حيث تقدر مساحة الجزائر بـ 238 مليون هكتار منها 42 مليون هكتار مستغلة في المجال الزراعي حسب إحصائيات سنة 2006 هي مصنفة إلى أربعة أقسام:

- أراضي قابلة للزراعة.

- أراضي صالحة للزراعة.

- أراضي مسقية.

أولاً: الأراضي القابلة للزراعة.

تتمثل في الأراضي المستعملة فعلاً في الزراعة بالإضافة إلى أراضي غير المستغلة والتي أثبتت الدراسات إمكانية استصلاحها وتتمثل في الأراضي المستريحة لمدة تفوق 5 سنوات والتي تحولت إلى مراعي مروج طبيعية ومجاري³.

1- عبد العزيز شاري، الاقتصاد الجزائري، مطبوعة بيداغوجية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003- 2004، ص ص 27-

28.

2- خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة الحالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000، 2007، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010- 2011، ص ص 23- 24.

3- خديجة عياش، مرجع سابق، ص 24- 25.

ثانياً: الأراضي الصالحة للزراعة.

هي الأراضي المخصصة لمختلف المزروعات الفصلية، كالبقول أو الشتوية كالحبوب أو الزراعة الصناعية.

ثالثاً: أراضي المساحة المحصولية.

تتمثل في مساحة الأرض التي تزرع سنويا مضروبة في المحاصيل التي تتعاقب زراعتها خلال نفس السنة، أي الاستعمال الكثيف الزراعي، إن التنمية الزراعية الحديثة تعمل على زيادة المساحة المحصولية، عوضا القيام باستثمارات ضخمة لاستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة إلا أنها تطبق في أغلب الأراضي الدورة الأحادية، أي زراعة محصول واحد خلال سنة¹.

ثالثاً: الأراضي المسقية:

يساعد توسيع المساحات الزراعية المسقية في رفع الإنتاجية الزراعية، خاصة أن الجزائر تتمتع بإمكانيات كبيرة من الأراضي الخصبة تمكنها من نتاج المحاصيل الزراعية وفي مواسم مختلفة وهذا بفضل التكتيف الزراعي وكذا عدم تأثر المزروعات بقلة الأمطار والجفاف، خاصة أن الجزائر تصنف من البلدان الجافة أو شبه الجافة لذلك يتوجب حسن استغلال مورد المياه والعقلانية في استعماله.

2- الموارد المائية:

تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانات التنمية الزراعية، وذلك يحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة استخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على استخدامها والمتمثلة في²:

- ارتفاع معدل النمو السكاني.
- التغيرات المناخية التي شهدتها العالم، زيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة.
- التطور الحضاري الهائل غير المسبوق نتيجة تحسن مستوى المعيشة لأغلبية سكان العالم.
- الأنماط الزراعية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت وستؤدي إلى استنزاف الموارد المائية خاصة غير المتجددة والمتمثلة في المياه الجوفية.
- عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الزراعية.
- غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة والمتعلقة بثقافة الترشيد في استخدام المياه.

يمثل الماء أعم عناصر الحياة لقوله تعالى: «وجعلنا من الماء كل شيء حي»³. كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكشف الزراعة، إن تطور هذا

¹ - خديجة عياش، سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، مرجع سابق، ص 25.

² - محمد غربي، القطاع الزراعي وإشكالية دعم استثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة لكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2011-2012، ص ص 10-11.

³ سورة الأنبياء الآية 30 ص 324.

القطاع وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له التى تشغل فى الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية. كما أن الظروف المنافية لها دور فعال فى التحكم فى حجم المساحة المسقية التى هى ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضى الصالحة للزراعة وتنقسم إلى ثلاث محاور¹:

- الموارد المطرية:

تقدر كمية الأمطار التى تتساقط سنويا على الجزائر بـ 197 مليار متر مكعب، بمعدل تساقط سنوي بقدر بـ 82 ملم ويقدر نصيب الهكتار من الأمطار بـ 28 ملم سنويا وهو معدل ضعيف مقارنة بالضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، هذا راجع إلى طبيعة التضاريس والبعد عن المسطحات المائية.

- الموارد المائية:

تتمثل فى مياه الوديان والأمطار التى تعتبر قليلة فى بلادنا وتقدر بـ 13.5 مليار متر مكعب سنويا بالرغم من قلتها فإنه لا يستغل منها سوى 22% والجزء الباقي يصب فى البحار والشطوط².

- الموارد المائية الجوفية:

تشير الإحصاءات أن حجم المياه الجوفية تقدر بـ 33 مليار متر مكعب وأن احتياطي المياه الجوفية فى الصحراء الجزائرية يقدر بـ 60 ألف مليار متر مكعب إلا أن استغلالها ضعيف بسبب التكاليف الباهظة لتهيئة الآبار وكذا معدل تجديدها لا تتجاوز 06 مليار متر مكعب فى السنة.

3- الثورة النباتية:

يحتل الإنتاج النباتي مكانة هامة فى الزراعة الجزائرية، لأنه الركيزة الأساسية فى توفير الغذاء ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة إذا كان الإنتاج النباتي وفيرًا والعكس صحيح، ويأتي إنتاج الحبوب بمختلف أصنافه فى المرتبة الأولى ضمن الإنتاج، حيث ما يميز الوجبة الغذائية للمستهلك الجزائري أنها ذات أصل نباتي بنسبة كبيرة وتقل فيها نسبة الإنتاج الحيواني³.

¹ - خديجة عياش، مرجع سابق، ص 20.

² - محمد غربي، مرجع سابق، ص 20.

³ - ريم قصوري، مرجع سابق، ص 155.

والملاحظ فى الجزائر أن بيئة الفرد التى نشأ فيها وثقافة الاستهلاكية فى طلب متزايد للإنتاج النباتى غير أن ما يميز هذا الإنتاج التذبذب والتباين فى كميات الإنتاج ومستويات الإنتاجية من موسم لآخر ولعل أهم الأسباب التى جعلته على هذا الحال تتمثل فى¹:
 - ارتباط الزراعة الجزائرية بكمية الأمطار المتساقطة، فمعظم هذه الزراعة هى مطرية ونسبة قليلة منها تخضع لعملية الرب الذى نجده فى أغلبه يعتمد أساليب تقليدية.
 - تقلص المساحة الصالحة للزراعة خاصة الأراضى الخصبة بفعل عوامل طبيعية وأخرى بشرية، الانحراف والتصحّر.
 - هجرة الفلاحين وتخليهم عن خدمة الأرض والاتجاه إلى قطاع الصناعة والتجارة لأن الأجور فى القطاع الفلاحى متذبذبة ومتدنية، مما أدى إلى إهمال مساحات زراعية.
 كل هذا إنعكس فى مظاهر العجز الغذائى، إذ يمكّن القطاع الزراعى وبالأخص الإنتاج النباتى من مواكبة النمو المتزايد للسكان.

4- الثورة الحيوانية:

يشكل الإنتاج الحيوانى جزءاً مهماً من الإنتاج سواء من حيث مساهمته فى الناتج المحلى الزراعى أو من حيث مساهمته فى تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان وكذا لما يوفره للصناعات التحويلية من مواد أولية خاصة كالجلود، الحليب ومشتقاته، الصوف.. الخ وتتكون الثورة الحيوانية فى الجزائر من الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول والإبل بالإضافة إلى الدواجن والأسماك.
 بالرغم من تكثيف الجهود وتشجيع تربية الماشية بصفة عامة إلا أن الجزائر تبقى من بين الدول التى تعاني نقصاً فى عدد المواشى وخاصة منها الأبقار وذلك نتيجة لأسباب عديدة أهميتها تتمثل فى طبيعة المناخ الصعبة من أمطار غزيرة ورياح رملية تؤدي سنوياً إلى هلاك عدد كبير من الحيوانات، يضاف إلى ذلك تخلى بعض الفلاحين عن تربية المواشى خاصة الأبقار والأغنام بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف ونقصها إلى جانب تفشى بعض الأوبئة من حين لآخر².

5- الموارد البشرية العاملة فى الزراعة:

تعتبر اليد العاملة الفلاحية من أهم عوامل رأس المال الإنتاجى التى تعتمد عليه العملية الإنتاجية الفلاحية فى الجزائر، حيث بلغت القوة العاملة فى الزراعة حوالى 25.4 سنة

¹- محمد غربى، مرجع سابق، ص 28.

²- رقم قصورى، مرجع سابق، ص 31.

1995 وقد تناقضت هذه النسبة إلى 21.8 سنة 2008 وهذا الانخفاض يمكن إرجاعه لعدة أسباب نذكر منها هجرة العمالة الزراعية إلى خارج القطاع الزراعي والهجرة من الريف خاصة في التسعينات بسبب الوضع الأمني¹.

يلاحظ تزايد السكان الريفيين بالرغم من أن هذه الزيادة بوتيرة بطيئة فبعدها كانت 12.96 ألف نسمة سنة 2000 ارتفعت إلى 13.843 ألف نسمة ف عام 2008، أي زيادة بنسبة 0.8% سنة 2000-2008 وبنسبة 1.2 خلال الفترة 2007-2008، كما عرفت القوى العاملة الزراعية ارتفاعاً بنسبة 0.9 خلال الفترة 2000-2008 وهذا يعد مؤشراً تنموياً إيجابياً ينطوي على دلالات هامة تعكس كفاءة العالمين في الزراعة وتطوير الأساليب والتقنيات الإنتاجية الحديثة في الزراعة كما يعكس عودة السكان للنشاط الزراعي أو الفلاحي إلى أراضيهم التي ابتعدوا عنها بسبب الفقر وانعدام الأمن بالإضافة إلى السياسة المتبعة والمدعمة للزراعة خاصة في الأرياف مثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية².

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع زراعي بصفة خاصة والقطاع الإنتاجي بصفة عامة، ويجب الاعتماد على هذا العنصر في الجزائر لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدوياً.

المبحث الثاني: مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر.

المطلب الأول: المعوقات الطبيعية البنائية.

تتسم الجزائر بمناخ غير مشجع، فقد شهدت فترة التسعينات تحديداً موجات متتالية من حالات الجفاف شكلت حالة شبه مستمرة من الجفاف أحدثت ضرراً بالغاً بالزراعة والفلاحين في كثير من المناطق فقد تزامن مع موجة الجفاف تقلبات حادة وتذبذب محسوس في الإنتاج الزراعي وبخاصة في مجال الحبوب، كما ألحق الجفاف أضراراً بالغة بالأحوال الاقتصادية والمعيشية لأعداد كبيرة من المزارعين، مما اضطرهم لترك العمل الزراعي كما أدت موجات الجفاف المتلاحقة إلى زيادة المساحات التي لحقها التصحر أو التدهور النوعي من الموارد الأرضية الزراعية، كما أربكت حالات الجفاف السياسات الزراعية الموضوعية بحيث أجبرتها على مراجعة خططها ومتطلباتها تنفيذها ولم تنتج خزينة الدولة من الحضارة نظراً للتعويضات التي تقدمها للمنتظرين من الجفاف³.

1- التقرير الاقتصادي العربي، 2010، ص 314.

2- ريم قصوري، مرجع سابق، ص 150.

3- فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، مرجع ساق، ص 264.

وبالنسبة للمساحات المزروعة والمحسودة فهي كذلك تتأثر بالتقلبات في الأحوال المناخية والأمطار والفيضانات ودرجات الحرارة إلى جانب الإصابة بالأمراض والآفات الزراعية وغيرها من العوامل التي تؤثر على الإنتاج النباتي.

2- تملح التربة:

تتميز الجزائر في أغلب مناطقها الجغرافية بمناخ تفوق فيه معدلات التبخر معدل هطول الأمطار السنوي ومثل هذا المناخ يؤدي في العادة إلى تشكل نوع معين من التربة التي تترسب وتتراكم فيها الأملاح الذائبة في الماء كالأملح الأكثر ذوباناً من كبريتات الكالسيوم ويحدث هذا التراكم نتيجة لعدم توفر الكميات الكافية من المياه جيدة النوعية اللازمة لغسل هذه الأملاح خارج قطاع التربة وتسمى هذه التربة المتأثرة بالأملاح وتتصف بانخفاض إنتاجيتها¹.

3- التعرية المائية:

تحدث التعرية المائية عندما تتساقط الأمطار وتحدث فيضانات وسيول، فتحرم التربة من الطبقات العليا الثمينة المحتوية على الغذاء اللائم للنبات وكما هو معروف فإن قدرة التربة على مقاومة التعرية المائية تعتمد على الخصائص الكيميائية والفيزيائية، كذلك التعرية عن طريق الرياح القوية تؤدي إلى تدهور الأراضي وما يقوم به الإنسان من ممارسات سلبية كالرعي الجائر والأنشطة الزراعية غير المدروسة بعقلانية وإزالة الغابات (التعرية من الكساء النباتي والغابي يجعل الأرض عرضة للرياح القوية).

4- التصحر:

تغطي الصحاري مساحة معتبرة من أرض الجزائر، إذ تحضر الدراسات من خطر التصحر، ومما يزيد من مخاطر التصحر أن المزارعين في المناطق الجافة والمحايدة للصحراء يقومون قبل موسم المطر بتمهيد الأرض لزراعتها فيزيلون الغطاء النباتي عنها ويحرقونها حرثاً عميقاً عدة مرات، هذا يعرضها للتعرية وانجراف التربة بواسطة الرياح في حال أتى الموسم الجاف وبواسطة المياه الجارية من فيضانات وسيول عند سقوط الأمطار الإعصارية المفاجئة تتعري الأرض وتتحول إلى صحراء مع تكرار هذه العملية، أما في المناطق الزراعية المروية فيؤدي إسراف المزارعين في ري أراضيهم واستعمالهم طريقة **الغمر** في الري مع عدم إتمام عملية الصرف إلى **تملح** التربة.

أضف إلى ذلك فطر زحف الرمال على الأراضي الزراعية ومصادر المياه بفعل الرياح التي تجمع الرمال على شكل كتبان رملية متحركة، حيث تتعرض لهذا الخطر بعض

¹ - فوزية غربي، مرجع سابق، ص 265.

الواحات والقصور، مثلما تعرض له أغلب الطرق المعبدة والسكك الحديدية في منطقة الجنوب¹.

5- العوامل الإنسانية:

لا يمكن لنا أن نتقاض أيضا عن الضرر الذي يلحقه الإنسان للتربة ويسبب تدهورها سواء من حيث مساحتها أو من حيث النوعية مثل ما يقوم به من إزالة الغطاء النباتي والرعي الجائر والتبوير والتوسع العمراني والصناعي خاصة مع التزايد السكاني الذي تعرفه الجزائر، مما ينتج تناقص الرقع الزراعية.

- مشكل المواد المائية:

الموارد المائية في الجزائر محدودة وموزعة بطريقة غير عادية وقد زادت الوضعية سوءا، خاصة في العقدين الأخيرين بسبب الجفاف والتلوث وسوء التسيير وإذا كان المخزون المائي في الجزائر يقدر بـ 19 مليار متر مكعب في السنة، فإنه بالمقابل حصل على حوالي 600 متر مكعب للفرد سنويا، ومن خلال هذه المعطيات يتضح لنا أن الجزائر تقع ضمن الدول الفقيرة من الموارد المائية².

تعتمد معظم المساحات الزراعية في الجزائر على مياه الأمطار وذلك رغم ندرتها وتذبذب سقوطها خاصة أن الجنوب أقل بكثير من المناطق الداخلية والشمالية من حيث المياه السطحية.

بخصوص ندرة المياه بصفة عامة في الجزائر يحذر المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي من خلال تقريره لسنة 2005 بالقول أن المياه ستصبح مشكلا أساسيا في الجزائر بين سنتي 2010 و2025 حسب البعض بالنظر للتزود بالمياه الذي لا يلي الحاحيات الضرورية في مجال الاستهلاك³.

مشكل التلوث:

مشكلة المياه لا تقتصر على نقصها وعجزها عن الوفاء بالمتطلبات المتزايدة وبالهدر الناتج عن سوء إدارتها فحسب، وإنما ترتبط أيضا بنوعية المياه، حيث يعتبر التلوث أحد أهم الأخطار التي تهدد الموارد المائية من أنهار وآبار وينابيع سطحية وجوفية، ويعود ذلك إلى ضعف الإجراءات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي وإلى نفايات الزراعة والإنسان⁴.

- مشكل الملوحة:

¹- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 266.
²- د. نور الدين حاروش، "استراتيجية إدارة المياه في الجزائر"، دفاثر السياسة والقانون، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، العدد السابع، جوان، 2012، ص 60.
³- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول عناصر مطروحة، للنقاش من أجل عقد النمو، جويلية، 2005، ص 53.
⁴- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 263.

يعتبر مشكل التملىح عويفا تعاني منه مياه الأنهار نتيجة تحويل مياه الصرف المشارىع إليها، كما أن الإسراف فى استنزاف مخزون المياه الجوفية فى بعض المناطق بمقادير تفوق التغذية السنوية الذى يؤدى إلى ملوحة الآبار، والتأثير فى الإنتاج الزراعى. مما يزيد فى حدة هذا المشكل نجد مشكلة التصحر وانعدام التنسيق بين السياسات الزراعية والسياسية المائية، على اعتبار أن التركيب المحصولى يشتمل على بعض المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه، وأن زراعتها تتأثر إما من حيث وفرة المياه أو من حيث كمية الإنتاج ونوعيته.

تتمثل الموارد المائية غير التقليدية فى إعادة استخدام مياه المياه الزراعى والصناعى والصحى، إضافة إلى تحلية المياه المالحة وقد أقيمت فى هذا الصدد مشاريع معتبرة لتحلية مياه البحر وبخاصة فى منطقتى الغرب والوسط نظراً لأنهما تعرفان ندرة مطرية مقارنة بالمنطقة الشرقية من البلاد، وبنسبة لنظم الرى الحديثة فتستفيد منها حوالي 10% من الساحة المروية، والذى تستخدم فى ذلك نظم الرى بالرش أو بالتنقيط أو الرى المحورى. سيكون لندرة المياه إلى جانب التسيير العشوائى انعكاسات سلبية على القطاعات الاقتصادية، كما قد يترتب عنه من جهة أخرى تأثيرات جدّ مضرّة على جوانب أخرى بنفس أهمية مثل صحة السكان والإطار المعيشى والنشاطات السياحية والأنظمة البيئية وكذلك كمية الإنتاج الزراعى من السلع الغذائية ونوعيته.

المطلب الثانى: مشاكل ومعوقات تكنولوجيا.

تعتمد الدول النامية فى إنتاجها على تكنولوجيا بسيطة وتقليدية والعمل اليدوى أو الحيوانى، مما يؤدى إلى انخفاض معدل إنتاجها. فالتكنولوجيا المتطورة تلعب دوراً أساسياً فى تحديد معدل الإنتاج منذ مطلع التسعينات تحديداً توسعت استفادة القطاع الزراعى بالكثير من المدخلات الحديثة للإنتاج والتقنية، حيث تبين المعطيات الميدانية استخدام الأسمدة فى الزراعة وكذلك الاعتماد أكثر فأكثر على الآلات والمعدات الفلاحية فى مختلف أعمال الزراعة من حرث وبنز وحصاد.

1- مستلزمات الإنتاج:

تلعب مستلزمات الإنتاج دور فعال فى تحديد كمية الإنتاج الزراعى ونوعيته وحجمه منها البذور المحسنة، الأسمدة، والمبيدات والمعدات اللازمة من جرارات وحصادات وما إلى ذلك، لكن قد نجد المشكل أن البذور المستخدمة لا تتناسب مشاكل البيئة الإنتاجية كانخفاض معدل الأمطار والأمراض التى تصيب مختلف المحاصيل. كذلك بعض المناطق تواجه مشكلة ملوحة الأرض المروية وعدم حصر الأراضى والاحتياجات السماوية، وعدم توفر الأسمدة بالأنواع والكميات اللازمة¹.

¹ - فوزية غربى، مرجع سابق، ص 270.

2- العتاد الفلاحي:

يتمثل العتاد الفلاحي في الجرارات والحصادات التي يجب توفرها لتحسين الأداء الزراعي. وإذا كان كانت الجزائر تبذل جهوداً كبيرة في اقتناء المعدات والآلات الزراعية فيبدو أن هناك تناقضاً واضحاً في سياستها، إذ تستورد ما يفوق عن 300 مليون دولار سنوياً من العتاد الفلاحي، حيث تشير الأرقام التقديرية للمركز الوطني للإحصائيات التابع للجمارك بأن فاتورة استيراد العتاد الفلاحي وبالتحديد شراء الجرارات قد تجاوزت 22 مليون خلال شهر واحد فقط (جويلية) من سنة 2006، فيما تجاوزت قيمتها 50 مليون دولار خلال الثلاثي الأول من نفس السنة. أما سنة 2005 قد بلغت قيمة الجرارات التي استوردتها الجزائر أكثر من 161 مليون دولار، أما في الفاتورة شملت جميع الأجهزة الأخرى. وقد أدى إلى تكديس هذه الجرارات والمحركات على مستوى مركب قسنطينة ما يقارب 200 قطعة ذلك لغياب برنامج واضح لبيعها بسبب غلائها¹. لذا يصعب على الفلاح البسيط اقتناءها منه سيكون سبب من أسباب تدني الإنتاج والإنتاجية.

3- البذور المحسنة:

تساهم النوعية الجدية للبذور في رفع معدلات إنتاجية السلع الغذائية، يعاني الإنتاج الزراعي الجزائري من عدم توفر الأصناف المحسنة الملائمة لمختلف بيئات الإنتاج النباتي. كما أن المستورد منها أحيانا يكون غير ملائم أو أنه من النوعية الرديئة إلى جانب التأخر في مواعيد توفر ما تم استرداده². هنا تلعب مراكز البحوث الزراعية والمزارع النموذجية دوراً مهماً في توفير الأصناف والبذور الملائمة غير أنها تبقى دائماً في حاجة إلى المزيد من الدعم.

4- الأسمدة:

يتميز القطاع الزراعي بانخفاض درجة خصوبة الأراضي الزراعية وفقاً للمناطق، حيث تعاني الكثير من المناطق نقص العناصر الغذائية الرئيسية التي تحتاجها كالأزوت والفوسفور NPK وما إلى ذلك³. ونظراً لارتفاع أسعارها فيجب على الدول أن تسعى لإنتاجها محلياً.

ويعتبر استهلاك الأسمدة ناقصاً بالنسبة للجزائر مقارنة بالمغرب وتونس على سبيل المثال، حيث نلاحظ انخفاضاً في استعمال الأسمدة بالجزائر واستقراراً بكل من المغرب وتونس، وهذا راجع إلى الدعم وإلى ارتفاع الأسعار الناتجة عن الإصلاح الزراعي وهذا ما يبيئه الجدول التالي:

¹ - فوزية غربي، مرجع سابق، ص 271.

² - S. Bedrani et al, Les politiques agraires en Algérie, CREA, Alger, P 116.

³ - Sbedrani et al, Les politiques Agraires en Algérie, CREA, Alger, P 116.

جدول يمثل تطور استعمال الأسمدة بالهكتار في دول المغرب العربي للفترة 1986-2002
الوحدة، كغ هكتار.

تطور استعمال الأسمدة للهكتار				
الدولة	1986	1996	2001	2002
الجزائر	24	10	13	12
المغرب	36	34	38	43
تونس	21	21	20	21

المصدر: Les notes d'analyse du CIHEAM, N° 16, P 7.

كما أن الاستعمال الغير الرشيد للأسمدة والمبيدات الزراعية من أجل زيادة الإنتاج بصرف النظر عن أثرها السلبي المباشر على التربة والمياه ونوعية وسلامة المنتجات، سيؤدي إلى تدهور مشارع في الموارد الزراعية¹.

5- مشكل الإرشاد والبحث الزراعي:

يمثل الإرشاد الزراعي حلقة وصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى والمنتخبين الزراعيين، فنتخذ مؤسسات الإرشاد الزراعي على عاتقها مسؤولية تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعية والتعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتحديدها ونقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها².

- تدني مستوى البحث الزراعي:

يبدو أن البحث الزراعي وكأنه يعمل دائما في حلقة مفرغة، إذ تبقى المشاكل الفنية للمنتجين – ولمدة طويلة- تراوح مكانها ولا تلقى أذانا صاخبة تستمع لما يطرح وتحاول إيجاد الحلول. وهذا ليس محض صدفة، وإنما نتيجة منطقية للدعم المتواضع جداً والذي تخصصه الجهات المعنية للباحثين، فمن خلال المعطيات المتوفرة يتبين لنا أن عدد الباحثين في القطاع الزراعي قليل جداً مقارنة بالتعداد العام للباحثين في الجزائر. كما أن نسبة تمويل هذا النشاط لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج الخام.

وذلك على عكس الجهود المبذولة في إطار هذا النشاط لدى دول إقليمية مجاورة. كما أن عدم الاستقرار بالنسبة لإدارة المعهد الوطني للبحث المستقر والمستمر الذي يلعب دور المحفز للتنمية الزراعية، غير أن الحركة المسجلة – منذ نهاية التسعينات من القرن

¹ - سامي الصناع، الاستثمار في التنمية الزراعية والبيئة في الأردن، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي، ص 330-332.

² - بهجت محمد أبو النصر، دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي.

الماضي- بالنسبة لنشاطات المعهد الوطني للبحث الزراعي والمعاهد الفنية، وأيضا بالنسبة لأجهزة التكوين التابعة لوزارة الفلاحة، هي مظاهر إيجابية ومشجعة وتعد بالكثير من الآمال، خصوصا وأنها تقوم على معالجة منظومة متكاملة ثلاثية الأبعاد: التكوين- البحث- الإنتاج وذات غاية استشرافية تتناغم مع فلسفة للسياسة الزراعية المستدامة¹.

إن القطاع الزراعي في الجزائر يعيش من المشاكل سواء كانت طبيعية وبنائية أو تنظيمية أو تسييرية وغيرها، وهي التي تؤدي إلى كلفة إنتاج عالية وتدني في مستوى الإنتاجية كمًا ونوعًا، مما يترك أثره السلبي المباشر على الأمن الغذائي، بحيث تظهر الدولة لتأمين غذاء مواطنيها بالجوء للاستيراد على حساب الميزانية المتأتية من الريع النفطي، والتي كان من المفترض أن توجه لاستثمارات أخرى تعود بالنفع على الجميع، ومن البديهي أن ذلك لن يتحقق إلا بمحاولة جادة للتخفيف أو القضاء على جل المشاكل والمعوقات، وهذه مهمة غير مستحيلة مع توفر الإيرادات، ومن ثم أصبح لزامًا على الدولة أن تعمل على إزالة تلك المعوقات التي تواجه الاستثمارات الزراعية من أجل تحقيق التنمية الزراعية، وذلك بإتباع سياسات زراعية فعالة ضمن إطار التنمية الزراعية المستدامة، يذهب أثارها لأبعد من ذلك على اعتبار استدامة التنمية الزراعية تعني استقلال القرار السياسي، وفتح المجال واسعًا أمام احتمالات التكامل والتعاون العربي والإقليمي.

الفصل الثالث

آفاق ورهانات الأمن الغذائي في
الجزائر

تقديم:

بعد التطرق إلى التعرض إلى واقع الأمن الغذائي في الجزائر الذي يبعث بالقلق نظرا إلى ما تعيشه الجزائر من فعل وانعدام الأمن الغذائي ومن سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى آفاق ورهانات الأمن الغذائي، وذلك لما تواجه الزراعة الجزائرية سواء في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والبيئية والاجتماعية، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع الزراعي وما يحيطه به من عوامل داخلية وخارجية تؤثر بطريقة مباشرة على أدائه في إنتاج السلع الغذائية، حيث بذلت خلال العقدين الماضيين جهوداً متصلة من قبل الدولة وأجهزة التنمية من أجل التصدي لهذه القضية، واشتملت على تنفيذ البرامج بهدف تحسين واقع إنتاج وتوفير واستهلاك السلع الغذائية محليا، وقد أثمرت تلك الجهود على زيادة إنتاج السلع الغذائية، وزيادة معدلات الاستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتي منها وأبو بصورة نسبية، ورغم ما تحقق من هذه النجاحات إلا أن واقع الزراعة ومن خلال الأمن الغذائي يبقى دون الطموحات بمسافة كبيرة، إذ أن الجزائر لا تزال تعتبر منطقة عجز غذائي، تعتمد على الاستيراد لسد العجز في تلبية المتطلبات الاستهلاكية من السلع الغذائية الرئيسية.

المبحث الأول: سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

المطلب الأول: سياسة الدعم الفلاحي قبل سنة 1990 إلى غاية 1999.

تميزت مرحلة نهاية السبعينات وخلال الثمانينات بتطبيق النظام الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط لفترة زمنية معينة يتم من خلالها تحديد حجم الإنفاق لكل قطاع إداريا ومركزيا وأثناء هذا النظام عرف القطاع الزراعي إصلاحات بداية من التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية ثم إعادة الهيكلة الزراعية ومن خلال هذه المراحل من التسيير القطاع الزراعي كان القطاع مشكل من تعاونيات فلاحية تابعة للدولة وكان الاتفاق يتم على أساس مخططات زراعية.

كما عرفت هذه المرحلة تهميش القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وخاصة في المجال الزراعي، حيث كان يقدم له حجم ضعيف من الدعم مقارنة مع القطاع العام وهذا الحجم من الدعم يخصص لدعم الأسعار، عوامل الإنتاج ودعم أسعار المنتجات الزراعية بالإضافة إلى دعم توجيه الاستثمار ودعم عمليات الاستصلاح¹.

1- دعم أسعار عوامل الإنتاج:

يتمثل في بيع عوامل الإنتاج للمنتجين الزراعيين بأسعار دون أسعار تكلفتها في الفارق يدفع من خزينة الدولة. وبعد صدور قانون الأسعار في جويلية 1989 انتقلت الأسعار الحقيقية وكانت سنة 1991 نهاية دعم أسعار عوامل الإنتاج.

2- دعم أسعار المنتجات الزراعية:

يتمثل هذا النوع من الدعم في دعم المنتجات الزراعية الأساسية من خلال آلية السعر الأدنى المضمون عند الإنتاج مع ملاحظة إمكانية تغيير تشكيلة هذه المنتجات².

3- دعم توجيه الاستثمار:

عرف هذا النوع من الدعم بداية الإصلاح 1982، حينما تولى البنك الفلاحة والتنمية الريفية تمويل القطاع، فكان يتم دعم توجيه الاستثمار من خلال البنك الذي رفع مبلغ القرض السنوي من 50 ألف دينار جزائري إلى 250 ألف دينار جزائري، وربط مساهمته في تمويل المشاريع بحجم رأس مال المشروع وطبيعته إذ أصبحت مساهمة البنك تصل إلى 90%، 70%، 50% للمشاريع العادية التي يصل رأس مالها 100 ألف دينار جزائري، وأكثر من 500 ألف دينار جزائري على الترتيب³.

4- دعم عمليات الإصلاح:

بداية من 1985 بدأت عمليات تمويل عمليات الاستصلاح التي شرع فيها إطار قانون 83-18، الذي يتضمن اكتساب الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح من طرف البنك من المواد الخزينة العامة للدولة، التي وضعت تحت تصرف المستصلحين مبالغ مالية لمدة أقصاها 17 سنة منها 5 سنوات معفاة بالنسبة للقروض طويلة الأجل، ولمدة 7 سنوات منها سنتين معفاة بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل وبمعدلات فائدة 2.5% و3.5% على الترتيب.

سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة 1990-1999:

¹ - نادية بولحبال، إشكالية الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2000، ص 54.

² - رابح زبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 1996، ص 202.

³ - رابح زبيري، مرجع سابق، ص 202.

⁴ - التشاور الوطني حول الفلاحة، تقرير اللجنة 3، نادي الصنوبر، الجزائر أيام 11، 12، 13 ماي 1992.

ما يميز هذه المرحلة هو الاختلالات الاقتصادية الكلية وارتفاع حجم المديونية التي أدت إلى وصول خدمة الدين الخارجي إلى نسبة 80% من الموارد الآتية من الصادرات ووصول نسبة العجز في الميزانية ما يقارب 8.7% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 1993. كما عرفت هذه المرحلة عملية تصحيح المسار الاقتصادي بالتحول إلى اقتصاد السوق بالإضافة إلى تطبيق شروط صندوق النقد الدولي حول التصحيح الهيكلي كل هذه الإصلاحات دفعت الدولة إلى¹:

- تحرير الأسعار الزراعية بالنسبة للمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي وإلغاء الدعم الكلي لأسعار مدخلات الإنتاج سنة 1991، وربط دخول المنتجين بالإنتاج والاعتماد على القواعد المنافسة التي تؤدي إلى زيادة المرونة عرض الإنتاج في الفترة الطويلة وبالتالي تصحيح الاختلالات السياسية السعرية لمنتجات الزراعية عند مراحل الإنتاج والتوزيع.

- تحرير أغلب الأسعار المحلية ورفع معظم ضوابط الأسعار وإلغاء معظم بنود الدعم والضوابط التي كانت تحكم هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع بداية من سنة 1994، مع العلم أن المستهلكين كانوا يستفيدون من دعم عالم يشمل أسعار الطاقة إلى جانب 15 سلعة غذائية في حين بقيت الضوابط قائمة على ثلاث مواد غذائية أساسية هي: الدقيق، الحليب ومنتجات الطاقة.

المطلب الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

قامت الدولة الجزائرية بإنشاء مؤسسات من أجل دعم مختلف النشاطات الفلاحية والصعود بالقطاع الزراعي، والهدف الأساسي من إنشاء المخطط الوطني هو تحسين مستوى الأمن الغذائي وتوفير حاجيات السكان الوطني هو تحسين الاستهلاك بالإنتاج الوطني من أجل تنمية زراعية مستدامة.
من أهداف المخطط الوطني نجد²:

- دعم تكيف أنظمة الإنتاج:

يتمثل هذا الدعم في مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الرئيسيين حيث يقدم لهم دعم مباشرة يسمح بتأمين مداخيلهم في الفترة الآتية أو على مدى متوسط.

- دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع:

1- محمد رجراج، آثار الإصلاحات الهيكلية على السياسة الزراعية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص 70.

2- أمال عمارة، التنوع الاقتصادي كمقاربة للتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة 2004/200، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، سعيدة، 2014-2015، ص 95.

في إطار دعم الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية في مختلف فروع القطاع خصّص المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مزارع نموذجية تعمل على تكثيف المدخلات الفلاحية للمحافظة على الموارد الوراثية وبالتالي فإن تنفيذ هذا البرنامج مبني على أساس مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين وعلى نظام دعم مرتبط مباشرة بالأنشطة التي تؤمن مداخيل على المدى المتوسط للفلاحين ومن أجل تغطية كل الخسائر¹.

- دعم الاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

يهدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة عن طريق منح الامتياز وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997 المحدد كيفيات منح قطع الأراضي منذ أملاك وطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية والجبلية بهدف إعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على استرجاع التوازن البيئي². ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وفي إطار المخطط الوطني للتنمية الذي عرف أشكال دعم مختلفة قام بتوسيع الفروع الفلاحية المستفيدة من الدعم وأنشأ صناديق فلاحية جديدة والتي تتمثل في:

1- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي:

تم إنشاء هذا الصندوق بمقتضى الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 يوليو 2005 ليحل محل الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في حساب التخصيص الخاص بالخرينة رقم 067-302 ويتخصص في دعم المشاريع الاستثمارية³، فقط والمتمثلة في⁴:

- * تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية.
- * تثمين الإنتاج الفلاحي وتخزينه وتصديره.
- * عمليات تطوير الري الفلاحي.
- * حماية الثروة الحيوانية والنباتية وتثمينها.
- * دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة لمحاربة الأعشاب الضارة.

- دعم زراعة البطاطا:

1- سلطانة كتفي، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، علوم التسيير قسنطينة، 2005، ص 08.

2- محمد غردي، مرجع سابق، ص 137.

3- الجريدة الرسمية، العدد 4، المؤرخ في 8 جمادي الثانية 1427، الموافق لـ 04 يوليو 2006، ص ص 23-25.

4- محمد غردي، نفس المرجع السابق، ص 155.

لم يعرف دعم إنتاج البطاطا تغييرًا كبيرًا ما عدا عملية الغرس في البيوت المحمية حيث أصبح الدعم كالآتي¹:

- دعم ثراء الآلات الفلاحية لغرس البطاطا بمبلغ 100.000 دج بشرط أن يكون هذا الأخير مالك أو مستقل لقطعة أرض تفوق 5 هكتارات.

- في حالة الغرس في البيوت المحمية فالدعم يكون على النحو الآتي: 300 دج/كم² للبيوت المحمية على أقل مساحة 1000م² والحد الأقصى 4000 م² ودعم أقصى 1200000 دج للاستغلال، أما البيوت النفقية فتدعم بـ 1500 دج للنفق ذو 400م² والحد الأقصى للدعم 05 أنفاق الاستغلال².

- دعم الحمضيات والأشجار المثمرة:

بالنسبة للحمضيات لم يأتي الإصلاح بأي تغيير كبير ما عدا تخفيض دعم نزع الأشجار للحمضيات لم يأتي الإصلاح بأي تغيير كبير ما عدا تخفيض دعم نزع الأشجار والجذور إلى 140 دج للشجرة ودعم اقتناء الشتلات بـ 60 دج.

2- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي:

أنشأ هذا الصندوق بالأمر رقم 05-05 مؤرخ في 25 يوليو 2005 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 وفتح له حسابات التخصيص الخاص بالخزينة رقم 302-121 الذي عنوانه الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي، ويقوم بدعم النشاطات المحددة في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 أبريل 2006 في مادته الثالثة والمتمثلة في الإعانات الموجهة لضبط المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع ويستفيد من دعم هذا الصندوق الفلاحون والمربون بصفة فردية والمؤسسات الاقتصادية المتدخلة في النشاطات المرتبطة بتثمين المنتوجات الزراعية وفق ما يلي³:

- دعم إنتاج الحبوب: وذلك من خلال⁴:

- تقديم منحة لإنتاج الحبوب بـ 2000 دج للقطار القمح الصلب و1900 دج لقطار القمح اللين عند تقديم الإنتاج إلى المصالح المعتمدة من طرف وزارة الفلاحة.

- منحة المحافظة على إنتاج أنوار الشعير والخرطال 1000 دج للقطار مرتبطة بالكمية التي تحصل على شهادة الاعتماد من طرف المركز الوطني للمراقبة والتصديق على البنود.

- منحة ضبط التخزين في التبريد البطاطا الموجهة للاستهلاك 1.80 دج كلغ للبطاطا الموضبة في الأكياس الشبكية و1.50 دج لكلغ للبطاطا غير الموضبة.

1- محمد غردي، نفس المرجع، ص 156.

2- محمد غردي، نفس المرجع السابق، ص 156.

3- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 44 بتاريخ 08 جمادى الثانية 1427 الموافق لـ 04 يوليو 2006، ص 27.

4- محمد غردي، مرجع سابق، ص 163.

- دعم الطماطم الصناعية: يتمثل في¹:

- منحة تحويل الطماطم 5 دج لكلغ، بشرط أن يوقع محوّل الطماطم على اتفاق يلتزم فيه تحويل 100% من الطماطم الصناعية على المستوى الوطني.

3- تطور دعم الصناديق الأخرى المنشأة في إطار:

عرفت هذه الصناديق تطورات في تقديم أشكال من الدعم وأهداف التنمية الفلاحية التي عرفت برامج تنموية جديدة بداية من 2007 مرتبطة خاصة بالمناطق الصحراوية ومناطق الهضاب العليا².

أولاً: تطور دعم صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.

عرف هذا الصندوق تطوراً في تقديم الدعم لمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الدعوي من خلال التعليمية الوزارية رقم 36 المؤرخة في 04-11-2006 التي جاءت ببرامج خاصة بالجنوب وأخرى خاصة بالهضاب العليا والهدف هو تطوير شروط الحياة لسكان الريف وتنويع الأنشطة الاقتصادية هذا بداية من 2008 وعرفت ببرامج التجديد الريفي ومن أجل توفير التمويل اللازم لدعم هذه البرامج فتح لها فروعاً في حساب التخصيص الخاص بالخرينة رقم 109-302 الذي عنوانه صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب.

ثانياً: تطور دعم صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز.

ويهدف إلى:

- توسيع الرقعة الفلاحية ونوعية التربة وتوفير الري الزراعي من خلال إنجاز الآبار وتجهيتها وإنجاز قنوات نقل المياه.

- دعم المحافظة على الوسط الريفي والصحراوي من كل العوامل الطبيعية والبشرية التي تهدده وذلك عن طريق غرس النباتات الرعوية لتوفير مناطق ري جديدة، تحسين الإنتاج الحيواني بدعم إنشاء وحدات لتربية الحيوانات الصغيرة.

- تطوير النشاطات التي تخص التنمية الريفية عن طريق استغلال التقنيات الحديثة وتطوير وتحسين العقار وتطوير الثروات الغابية وحمايتها مع ضمان تطوير الإطار المعيشي للسكان المحليين.

نلخص أن سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر مرت بمرحلتين هما المرحلة الأولى قبل سنة 1990 بتطبيق النظام الاشتراكي وتميزت هذه المرحلة بتهميش القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية ثم المرحلة الثانية من 1990 إلى 1999 وذلك بإتباعها حملة من التصحيحات في

¹- محمد غردي، المرجع السابق، ص 163.

²- محمد غردي، نفس المرجع، ص 166.

المسار الاقتصادي من خلال التحول إلى اقتصاد السوق¹. وعرف القطاع مجموعة من مضايق تعمل لتدعمي وتوجيه الفلاحة والفلاحين.

المبحث الثاني: ترقية الصناعات الغذائية.

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة، حيث تأتي أهميته في كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل (الفرد) القومي، كما يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي، كما له أهمية أساسية في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام ويعتبر أحد المدخلات الأساسية لها. كما يلعب القطاع الصناعي دوراً رئيسياً في التنمية والتطور الاقتصادي، فهو الأساس في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتوفير فرص العمل².

المطلب الأول: مفهوم الصناعات الغذائية أهميتها وخصائصها.

تعد الصناعة الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعة التحويلية الرئيسية الهامة، ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي، حيث أنها تساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للإنسان وتعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية هي فرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقاً للمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال تماشياً مع الشروط الجيدة، للاستهلاك الذي يرفضها التطور الحضاري³.

كما تعرف الصناعة الغذائية أيضاً على أنها مجموع المؤسسات التي تهتم أساساً بتحويل الموارد الزراعية من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي وهي تعد جزء هاماً من النظام الغذائي النهائي وهي تعد جزء هاماً من النظام الغذائي الذي يضم بدوره النشاطات المصنفة في الزراعة⁴.

2- خصائص الصناعة الغذائية:

تمتاز الصناعة الغذائية بجملة من الخصائص أهمها ما يلي:

- ارتباطها المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد بسيطة وغيرها.

¹ - محمد غردي، نفس المرجع السابق، ص 170.

² - أحمد مصنوعة، استدامة الأمن الغذائي في الوطن الغذائي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الملتقى الدولي التاسع، الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص 06-07.

³ - أنعم قريشي، الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي، مجلة آفاق اقتصادية، مجلد 28، عدد 109، 2007، ص 109.

⁴ - أيمن مزهرة، الصناعات الغذائية، جامعة البولقان التطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 13.

- غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية، حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى بالسلسلة الغذائية.
- تتميز مخرجا لها بالتنوع والتطور لأنها تعكس تنوع وتطور احتياجات المستهلكين ورغباتهم.
- يتميز سوق منتجاتها بالتنافس الشديد، حيث يكون أساس التنافس القائم على أصول مختلفة (الأسعار، العلامات التجارية....).
- تعتبر الصناعة الغذائية معسر الأمن الغذائي لأي دولة من خلال تركيز السلع الضرورية.
- تؤدي الصناعة الغذائية إلى ازدهار الزراعة بما لها من علاقة وثيقة معها.
- إضافة إلى اعتبارها مورد كسب للعملة الصعبة بخفض الواردات أو زيادة الصادرات.

الصناعات الغذائية:1

3- أهمية الصناعات الغذائية:

- يساهم تطوير الصناعات الغذائية في الإنجاز المباشر لأهم هدف تنموي تعلنه كل الحكومات باختلاف توجهاتها، ألا وهو تحسين المستوى المعيشي للمواطن، فمن خلال تطور هذا النوع من الصناعة يتحقق مبدأ ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لذلك فالصناعة الغذائية تكتسي أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة يمكن إيجازها في²:
- أ- تساهم في توفير المنتجات الغذائية بالكم والكيف المناسب وفي الوقت المناسب.
- ب- حفظ المواد الأولية ذات الطبيعة الزراعية بالشكل الذي يسمح حمايتها من التلف إلى وقت استهلاكها أو تحويلها.
- ت- توفير نظام متعامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات آمنة وصحية.
- ث- الالتزام باحترام المواصفات العلمية للجودة في ميدان الصناع الغذائية بغرض تحسين المنتجات الغذائية.
- ج- تسهيل فرص المستهلك في إشباع حاجاته الاستهلاكية، وذلك من خلال السهر في تقديم منتجات تناسب تفضيلاته.
- ح- تدعيم المنتجات الغذائية بالمواد المبرزة للقيمة الغذائية من خلال إضافة بعض الأملاح المعدنية أو الفيتامينات المغذية.
- هـ- المساهمة في ترقية منظومة الإنتاج الحديث وذلك في إطار التكيف مع التعلم التكنولوجي.

1- عبد الرزاق فوزي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية ولوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

2- أيمن مزهرة، المرجع نفسه، ص 15.

كما تلعب الصناعات الغذائية دورا فعالا في معالجة الفجوة الزمنية بين الإنتاج والاستهلاك، حيث تتصف كثير من المنتجات الزراعية بالموسمية رغم أن طلب المستهلكين عليها أو على مشتقاتها بصفة سنوية¹.

كما تساهم مؤسسات الصناعة الغذائية في ضمان استمرار عمليات التشغيل، حيث تستقطب هذه المؤسسات أعداد كبيرة من اليد العاملة الدائمة أو المؤقتة.

وبذلك تحتل الصناعات الغذائية أهمية خاصة، حيث تعتبر قطاعا مهما في توفير العمل لشريحة واسعة من السكان وكذا تحقيق معدلات نمو مستمرة في حل الجول، كما أنها تعتبر تكملة لدور قطاع الإنتاج الزراعي بما تقدم من خدمات تركز أساسا على تحويل المنتجات الزراعية إلى سلع متنوعة تلبي حاجات المستهلك من جهة ومحاولة التعدييد إلى الأسواق الخارجية من جهة أخرى².

فمثلا: في الجزائر تحتل الصناعات الغذائية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني الجزائري وتأتي أهمية في كونه بعد أحد فروع الرئيسية بقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي، كما أنه يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي، وكذلك تمكن أهمية في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها³.

المطلب الثاني: آليات ترقية قطاع الصناعات الغذائية.

واقع قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر وأهم العوائق التي تواجهها الاحتياجات الغذائية للمواطنين وتحقيق الأمن الغذائي، مما يستوجب وضع سياسات اقتصادية من أجل تشجيع الاستثمار في هذا القطاع والقطاعات التي لها علاقة بالأمن الغذائي⁴.

1- واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر:

إن هيكل قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر يتميز بكثرة المؤسسات المتوسطة والصغيرة ذات الطابع الخاص وهذا في جميع القطاعات المكونة للنشاط وترتكز أساسا على المطاحن وإنتاج الحليب، المشروبات الغازية والمعدنية... في دراسة خاصة للوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار LANDI خلال فترة 1994-2000 فعن نشاط المؤسسات الغيرة والمتوسطة قدر خمس نشاطات على غرار المخاير 27.5%، المطاحن 13.5%، إنتاج الحليب 12.8%، تعبئة المواد الغذائية 8.5%، المشروبات الغازية 7%.

1- أيمن مزهرة، المرجع نفسه، ص 16.

2- عبد الوهاب عبيدات، واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطويره في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 102.

3- كنية عبد الحفيظ، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، مذكرة (ماجستير) في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بالجزائر، 2012.

4- د. رزقين عبود، فوزي عبد الرزق، إشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر، 2014/06/05، العدد 01.

كما تشير أن الهيكل الديموغرافي وديناميكية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر تبقى صعبة الحصر، وهذا الضعف ونقص الإحصائيات لهذا القطاع، رغم أن الوزارة الوصية قدمت توصيات من أجل تحسين وتقييم نظام المعلومات خلال الجلسات الوطنية حول المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر خلال فقرة 14 و15 جانفي 2004.

وقد بلغ عدد مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية سنة 2012 بـ 16058 مؤسسة أي بزيادة قدره 23% في سنة 2008 التي بلغ عدد المؤسسات بها 13060 مؤسسة، وحسب الغرفة الوطنية للحرف والمهن، فإن فرع الصناعات الغذائية يضم المؤسسات الحرفية التي قدر عددها حسب نفس التقرير بـ 26000 مؤسسة وفيما يخص لاستثمار في المؤسسات المتوسطة والصغيرة لقطاع الصناعات الغذائية، فإن وكالة الاستثمار L'ANDI سجلت سنة 2010 استثمار 19872 مليون دينار جزائري، والمصرح به في المجال الفلاحي هذه الأرقام انخفضت بـ 38% مقارنة بسنة 2009 حسب الوكالة الوطنية للتنمية استثمار 744، وتم إنشاء 744 وظيفة عمل وبانخفاض قدره 2% عن سنة 2009 سجلت الوكالة الوطنية لدعم وترقية الشباب L'ANSE إنشاء 105000 مؤسسة تنشيط في المجال الفلاحي باستثمار قول 109660 مليون دج سنة 2009¹.

كما أن مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية لا زالت محل طلب من طرف المستثمرين وهذا يرجع إلى طبيعة السوق الوطنية التي تتميز بطلب متزايد على السلع الغذائية وبالخصوص ذات استهلاك الواسع رغم الصعوبات والعوائق التي تواجه مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية.

ومنه الصناعات الغذائية في الجزائر تتنوع بين عدد من الفروع وتتمثل أهمها في:

- أ - فرع الزيوت: شهد إنتاج الزيوت بالجزائر تطورا ملحوظا خلال العشرين سنة الأخيرة وذلك بعد أن فتحت أمام القطاع الخاص كل الفرص للاستثمار في هذا الفرع ولكن رغم الجهود المبذولة في هذا الإطار إلا أن الإنتاج الوطني لم يصل بعد إلى تغطية الطلب الوطني، حيث تشارك العديد من المنتجات العالمية في تلبية هذا الطلب.
- ب- فرع السكر: يعتبر فرع السكر من فروع الصناعات الغذائية التي تتطلب استثمارات كبيرة نظرا لخصوصية، المواد الأولية الضرورية لإنتاجه حيث، يتم استيراد معظم هذه المواد من السوق العالمية التي تعاني في أغلب الأحيان من المشاكل مضاربة الأسعار من طرف أكبر المؤسسات العالمية وفيما يتعلق بإنتاج السكر، فإن القطاع الخاص يلعب دور كبير في تمويل السوق الوطني، حيث وصل إنتاج مؤسسة "سيفيتال" حوالي 500.000 طن سنويا سنة 2004، في حين بلغ إنتاج القطاع العام في السنة حوالي 250.000 في هذا الفرع

¹ - بوسعين تسعديت، عروب روتينية، استراتيجية الجديدة في الجزائر استثمارية أم قطعية، مداخلة بعنوان تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الصناعة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

حوالي 25% ومن المحتمل أن تزيد نسبة العجز نظرا لتزايد الطلب على هذه المادة الاستهلاكية الحيوية¹.

ج- فرع المطاحن:

يقيم هذا الفرع السلع الناتج عن عملية طحن الحبوب من طرف المطاحن المتخصصة، حيث ينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي.

عرف هذا الفرع تطورا من حيث سعة الإنتاج نظرا لتعدد الوحدات الإنتاجية سواء المملوكة للقطاع العام، حيث يتوفر على 80 مطحنة، أو مملوكة للقطاع الخاص الذي يتوفر على 350 مطحنة، وقد صاحب هذا التطور زيادة كبيرة من حيث كمية التحويل ويكفي لإبراز ذلك أن القدرات الحالية للتحويل تساوي أربعة أضعاف قدرات التحويل في سنة 1998 وهذا ما يؤكد على أن هذا القطاع يحقق نتائج إيجابية ويساهم بشكل ملحوظ في دعم مشروع تطوير الصناعة الغذائية.

2- الصناعة الغذائية في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2014-2019):

تضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي الجديد الذي أعد إنعاش الاقتصاد الوطني إلى غاية 2019، بإتفاق 100 مليار دولار على مشاريع استصلاح فلاحي وكذا توفير الموارد المائية وتطوير القطاع السياحي، والصناعة الغذائية، كما تم إعداد مخطط تنموي جديد 2019/2014 الذي يشمل التركيز على القطاعات المهمة وهي: الفلاحة، الموارد المائية، السياحة، الصناعة الغذائية بالإضافة إلى قطاع السكن والهدف من برنامج تطوير الصناعة الغذائية هو إمكانية دخول الجزائر إلى بعض الأسواق الجديدة في الدول الإفريقية وتطوير المواد الغذائية وصناعة الجلود والصوف مع ما تتوفر عليه بلادنا من ثروة في هذا المجال.

3- عوائق تنمية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر:

يواجه قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر كغيره من القطاعات الصناعية مجموعة من العوائق أهمها:²

- 1- الافتقار إلى بنية تحتية صناعية ملائمة.
- 2- عدم الاهتمام بالقطاعات التي تمثل البنية الأساسية لتطوير القطاع الصناعي مثل: القطاع الزراعي.
- 3- عدم الاهتمام بمراكز الأبحاث والتطوير الصناعي.
- 4- عجم توفر العمالة الوطنية المتخصصة في مجالات صناعات الأغذية المختلفة.

¹ - أحمد مصنوعة، المرجع نفسه، ص ص 11-12.

² - ميلدو زيد الخير، إشكالية العودة كمحور التنافسية للمؤسسات الصناعية الغذائية، أطروحة دكتورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 236.

5- انتشار ظاهرتي التهريب والإغراق في السوق الجزائرية.

6- زيادة الواردات على حساب الصادرات.

7- الغش في السلع المحلية.

حيث توجد العديد من السلع الوطنية التي تعاني من الغش وعدم مطابقتها للمواصفات والمقاييس الدولية وإن كانت ليس كل السلع المحلية تعاني من الغش فهناك سلع محلية ذات جودة عالية وحائزة على جائزة الجودة.

خلاصة الفصل:

إن الوقوف على حقيقة الأمن الغذائي بالجزائر يتطلب العمل على **تقصي** الحقائق من خلال مدى مساهمة الإنتاج الزراعي في تحقيق حد معين من الاكتفاء الذاتي، فإذا كانت السياسة الزراعية عبارة عن برنامج تشكل كفاءات التعامل مع القطاع الزراعي على المدى القريب أو البعيد، فهي تتباين من منطقة لأخرى، كما أن هذه الأخيرة تتجسد في منظومة متكاملة من الإجراءات الدولة بغية تحقيق أهدافها وغالباً ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي.

وتشمل السياسات الزراعية على مجموعة من السياسات الفرعية يتعلق بعضها بسياسة الاستثمار والتمويل وبعضها الآخر بسياسات الأسعار والضرائب وكلها تعتبر مكونات وعناصر لهذه السياسات، كما ينظر الاستثمار الفلاحي على أنه أحد أعم أنواع الاستثمار ارتباطه بتوفر موارد (أولية) طبيعية وبشرية ذات ارتباط بالزراعة، كما يرتكز الاستثمار الفلاحي على القوانين والتشريعات والمؤسسات ذات الصلة بالإنتاج الزراعي. في حين عرفت سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر مرحلتين انتهجهما النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، كما تم إنشاء مؤسسات الدعم الفلاحي في ظل المخططات الوطنية للتنمية الريفية.

تعد الصناعة الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعة التحويلية الرئيسية الهامة، حيث أنها تساهم بشكل فعال في تأمين غذاء الإنسان، وتعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية.

خاتمة

خاتمة:

لقد واجهت الجزائر تحديا خطيرا ذا أبعاد سياسية واجتماعية وإقتصادية، يتمثل في قصور الإنتاج الغذائي، والاعتماد المتزايد والمتسارع على المصادر الخارجية في تلبية احتياجات السكان من المواد الغذائية الأساسية، وعلى هذا الأساس تبدو المشكلة الغذائية بمثابة مشكل أمن غذائي وطني باعتبار أن الأمن الغذائي أحد المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي للبلاد ومن ثم أصبح على الجزائر أن تنمي قطاعها الزراعي من أجل الفجوة الغذائية وذلك بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تواجه الجزائر مشكلة غذائية تتحدد ملامحها في تزايد الإعتماد على الخارج في تغطية الاحتياجات الغذائية الكلية بسبب قصور الإنتاج الزراعي الوطني عن مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي للسكان وكذلك ارتفاع نسبة عدد السكان الفقراء.

فالزراعة بالنسبة لجميع الدول الركيزة الأساسية للتنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ونظرا لمحدودية الموارد الزراعية في الجزائر، فإنه ينبغي الحرص أكثر على دور الزراعة التنموية بأبعادها الثلاثة، والملاحظة أن أوضاع القطاع الزراعي في الجزائر يشهد تخلف نسبي، وذلك بالرغم من أن الموارد الأرضية والبشرية والمائية والفنية المتاحة نسبيا.

تهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للمواد الزراعية والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد إجتماعي ممكن وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك تؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة ولهذا فقد ركزت الجزائر في سياستها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية وكعادة هيكله المؤسسات العامة، وإتباع سياسات نقدية وتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار.

إنّ تحقيق الأمن الغذائي والسعي للوصول إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي، ولن يتسنى ذلك إلا بإتباع السياسة الزراعية مدروسة وحازمة وفعالة وتتميز بالاستمرارية والمتابعة. وعليه يبقى التحدي الغذائي هاجسا، يشكل أكبر التحديات التي واجهت وتواجه الاقتصاد الجزائري الذي مازال عاجزا عن تلبية الحاجات الغذائية للسكان وتشكل العقبات التكنولوجية أهم المعوقات التي تواجه تطوير الزراعة الجزائرية بالإضافة إلى عدم فعالية السياسات الزراعية المتعاقبة.

إنّ هذا العجز الذي تعيشه القطاع الزراعي راج في نظرنا- لإنخفاض حجم الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع رغم أهميته في الاقتصاد الوطني، فالإستثمار الزراعي ورفع كفاءته **عجز** إحدى الأسس الهامة التي يجب الاعتماد عليها لتحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي والاجتماعي....

مما سبق نخلص إلى نتيجة عامة، وهي مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية ضعيفة بحيث أدت إلى تبعية واضحة، سواء على مستوى المواد الغذائية

أو المواد الأولية، وتعبّر عن ذلك بصدق القيمة العالية للواردات التي ساهمت في تكريس العجز التجاري للمنتجات الزراعية من جهة، وإلى إمتصاص جزء كبير من العملة الصعبة المتأتية من العائدات النفطية من جهة أخرى.

إنّ تحقيق الأمن الغذائي سعياً للوصول إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي، يتطلب الأخذ بمبادئ وفلسفة التنمية المستدامة التي تراعي مختلف العناصر، فالتنمية المستدامة لا تمثل فقط الأساليب الإنتاجية التي تعظم الإنتاج أو إتباع الأنظمة الإنتاجية التي تتع من تدهور الموارد بواسطة عمليات التدهور المختلفة أو مواجهة المتطلبات البشرية من حيث نوعية وجودة المنتجات ومتطلبات الصحة البشرية والحيوانية، بل يدخل في صلب متطلباتها.

تحقيق العائد الاقتصادي وما يتضمنه من مؤثرات السوق المحلية والدولية وما تحمله من أدوات وآليات تنظيمية وإجرائية متطورة ومتغيرة، وبهذا تستطيع الزراعة الجزائرية أن تصل إلى معدلات مقبولة من الأمن الغذائي معومة في ذلك بالتكامل البيئي العربي والتعاون الإقليمي.

قائمة

المرحمة

قائمة المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية.

1-1 الكتب:

1. أحمد سعيد إبراهيم: مشكلات الأمن الغذائي دراسة تحليلية في مشكلات الأمن الغذائي العربي، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1993.
2. أمين رفيف حمدان: الأمن الغذائي نظرية وتطبيق، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
3. السريتي محمد: الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
4. أحمد خير نخلة محمد: الأمن الثقافي مفهومه ودواعيه وعوامل تحقيقه، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة.
5. أيت عمارة حميد: ترجمة: أدين نعمة: الزراعة المتوسطة في علاقة الشمال والجنوب، القاربي، بيروت، 1993.
6. بهجت محمد أبو النصر: دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنظمة العربية، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي.
7. بهلول حسن: القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الجزائر الزراعة بالجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1976.
8. عبد الغفور إبراهيم أحمد: نظرة لمشكلة الغذاء في العراق، زهران للنشر، 2000.
9. عجمية محمد عبد الحميد، الليبي محمد علي: التنمية الاقتصادية مفهومها- نظرياتها- سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
10. عبد القادر عطية، عبد القادر محمد: اتجاهات جديدة في التنمية، دار الجامعية، ط1، الإسكندرية، 1997.
11. عبد الشفيق عيسى محمد وآخرون: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
12. مزاهرة أيمن: الصناعة الغذائية، جامعة البلقان التطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

الجرائد:

1. الجريدة الرسمية، العدد 44، المؤرخ في 8 جمادي الثانية 1427 الموافق لـ 4 يوليو 2006.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52 المؤرخ في 19 جمادي الثاني 1486 الموافق لـ 26 يوليو 2005.

دكتوراه:

1. زبيري رابح: الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالجزائر، 1996.
2. رجراج محمد: آثار الإصلاحات الهيكلية على السياسات الزراعية الجزائرية، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.
3. غربي فوزية: الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، رسالة أطروحة دكتوراه، دولية في العلوم الاقتصادية، (جامعة منتوري، قسنطينة، 2001-2008).
4. فوزي عبد الرزاق: الأهمية الاقتصادية الاجتماعية والصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، أطروحة دكتوراه، علوم إقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
5. عبدات عبد الوهاب: واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطويرها في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
6. زين الدين ميلود: إشكالية العودة كمحور التنافسية للمؤسسات الصناعية الغذائية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

مذكرات ماجستير:

1. بو لحبال نادية: إشكالية الدعم الفلاحي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير، الجزائر، 2000.
2. كتفي سلطانة: تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000-2005، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسنطينة، 2005.
3. قصوري ريم: الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، رسالة ماجستير، شعبة الاقتصاد والتنمية (جامعة برج باجي مختار كناية 2011-2012).
4. عبد الحفيظ كنية: مساهمة الصناعة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، وعلوم التسيير بالجزائر، 2012.
5. عياش خديجة، سياسة الفلاحة في الجزائر، دراسة الحالة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000-2007، رسالة ماجستير للعلوم السياسية والعلاقات الدولية.
6. ونوغي مصطفى، الأمن الغذائي في منطقة الساحل الأفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010.

رسالة ماستر:

1. بيضة السعيدة: السياسات الفلاحية في الجزائر، برنامج التنمية الفلاحية لولاية سعيدة، مذكرة ماستر في العلوم السياسية (كلية الحقوق والعلوم السياسية، سعيدة، 2014).

2. عمارة أمال: التمويل الاقتصادي كمقاربة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة الفترة 2000-2014،
مذكرة ماستر في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية سعيدة،
2011-2015.

التقارير:

1. المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي: مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، جويلية 2005.
2. التشاور الوطني حول الفلاحة: تقرير اللجنة 3، نادي الصنوبر، الجزائر، أيام 11، 12، 13 ماي 1992.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002.
4. منظمة الأغذية الزراعية العالمية: الوضع الغذائي العالمي والقضايا المتعلقة به، تقرير لقاء ويوم الأغذية العالمي بروما، يوم 16 أكتوبر 1982، روما 1983.
5. المنظمة العربية للتنمية: حلقة السياسات الزراعية حول الأمن الغذائي العربي في ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية، القاهرة، 1996.
6. وزارة الفلاحة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، الجزائر، 2000.
7. جامعة الدول العربية م.ع.ت.ز، السياسة الزراعية في عقد التسعينات نوفمبر 2000.

مداخلات:

1. تسعديت بوسعين، روتيبة عرب: الإستراتيجية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، مداخلة بعنوان تأهيل وتهيئة الموارد المتاحة في تفعيل الصناعة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

مجالات:

1. عمر الطنوبي محمد: الإنتاجية الزراعية بين البحث العلمي والإرشاد الزراعي الإسكندرية، منشأ المعارف، 1996.
2. عبد القادر محمد عبد القادر عطية: اتجاهات جديدة في التنمية الناشر، دار الجامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000.
3. بن صغير عبد العظيم، الأمن الإنساني والقصدات البيئية، مجلة تحريات للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلة 4، العدد 10، 2008.
4. حاروش نور الدين: إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر: دفاثر السياسة والقانون، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، العدد السابع، جوان 2012.
5. قريشي أنعم: الصناعات الغذائية بدولة الإمارات بين الواقع وتحقيق الأمن الغذائي، مجلة أفاق اقتصادية، مجلة 28 عدد 109.

6. عبود رزقين: عبد الرزاق فوزي: إشكالية الاستثمارية في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر 2014/06/05.
7. بنس. ج. ماهر: توزيع السكان في أقل البلدان نموا، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعبير، سبتمبر 1984.
8. سعود عمر: ترجمة عبد القادر شرشار، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية إلى الإصلاحات الليبرالية (1963-2002)، مجلة إنسانية 2003.

مؤتمرات:

1. الأهدلي لؤي: المناخ الزراعي في العالم العربي وأهميته للأمن الغذائي، السجل العلمي للمؤتمر العربي الثاني للعلوم والتكنولوجيا الأغذية، الرياض من 31 أبريل 1979، عمادة شؤون مكتملة، جامعة الرياض 1981.
2. صناع سامي: الاستثمار في التنمية الزراعية والبيئة في الأردن، المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطني العربي.

3- مطبوعات جامعية:

1. شرابي عبد العزيز: الاقتصاد الجزائري مطبوعات بيداغوجية، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، موسم جماعي 2003-2004.
2. يسرى أحمد عبد الرحمن: النظرية الاقتصادية الكلية، مكتبة جامعة قيم الاقتصاد، الإسكندرية، 2000.
3. مقدم مبروك: الاتجاهات الزراعية وعوائق التنمية الريفية في البلدان النامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

مواقع الأنترنت:

- إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، متحصل عليه من موقع:
<https://www.fao.org/docrep/003/w3613a/w3613a00.htm>, le 03/01/2018 à 13:00.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد: [FAO, 24/11/2004-P01-02]
<https://www.AGRICULTURAL-DEVELOPMENT-ECONOMIES-DIVISION,FAO.ARTICAL.HTM>, le 06-01-2018.
- الأمن الغذائي العربي متحصل عليه:
<https://books.dz>, le 24/02/2018 à 13:38.
<https://m.amirabaa.org.arabic.education>, le 03/03/2018.
- التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها:
<https://m-almasryon.com> le 05/03/2018.
<http://Agricul.yooh.om/t146-topic>.

<http://Agricultura.yoo/com/t146.topic>.

– المعيلي فضة، مشكلة الأمن الغذائي:

<http://SNI MEDAMINE. MAKTOONN LOG.COM> le 06/01/2018 à 18h 56.

– عبد الكريم صالح عمران: الأمن الغذائي:

<https://www.grenc.com/show-article-main CFM? ID= 12948> le 06/01/2018.

– فهم ما يعني التمتع بالأمن الغذائي:

<https://www.fecding minds.org/level3 lesson 2/obj2.ar.htm>.

– مفهوم المخزون الاستراتيجي: www.seanting.com. Le 07/02/2018

– الإدارة العامة للمخزون الاستراتيجي:

<https://www.sudress.com alwatan> le 10/02/208

– التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها:

Le 11/02/2018 à 20 :04 <http://m.almasyoon.com,story>

2- مراجع باللغة الأجنبية:

2-1 Livres :

1. Keith C, Bouons, The food in your future, steps to abundance, New York litton edu publishing, 1975, P P 143- 151.
2. Bedrani Slimane et al: Les politiques agraires en Algérie, CREA, Alger.

2-2 Doctorats :

3. Chikh Said : la sécurité alimentaire de l'Algérie, A. Alger thèse de doctorat en économie, 2004.

2-3 Rapports et articles :

1. Paul Batters by and Joseph Msiracusa Globalisation and humain security.
2. United Kingatour: Rouw man and littefield publishers, 2009, PP 26- 27.
3. <http://www.Agricultural- Development-Economics-Division>.
4. FAO.ARTICAL.HTM, le 06-01-2018.

الفهرس

1	مقدمة
	الفصل الأول: الأمن الغذائي، دراسة إستمولوجية
12	تقديم
13	المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي
13	المطلب الأول: تعاريف الأمن الغذائي أبعاده ومستوياته
13	أ- تعاريف الأمن الغذائي
15	ب- أبعاد الأمن الغذائي
19	ج- مستويات الأمن الغذائي
21	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي
21	أ- العوامل الديموغرافية
22	ب- العوامل الطبيعية
24	ج- العوامل التنظيمية
25	المطلب الثالث: أسس قيام الأمن الغذائي
25	أ- توافر الأغذية
25	ب- القدرة على الحصول على الأغذية
26	ج- استخدام الأغذية
26	المبحث الثاني: المخزون الاستراتيجي من الغذاء ومنطق تحقيق الأمن الغذائي
26	المطلب الأول: مفهوم المخزون الإستراتيجي من الغذاء وأهدافه
26	أ- مفهوم المخزون الإستراتيجي
27	ب- أهداف المخزون الإستراتيجي
28	المطلب الثاني: العوامل المحددة لحجم المخزون الإستراتيجي من الغذاء
28	أ- السياسة الزراعية
29	ب- الإرشاد الزراعي
30	ج- تكلفة المخزون الاستراتيجي من الغذاء
30	المبحث الثالث: علاقة الأمن الغذائي بالتنمية الاقتصادية والتنمية الإنسانية
31	المطلب الأول: العلاقة التبادلية بين الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية
31	أ- مفهوم التنمية الاقتصادية
32	ب- أثر الأمن الغذائي على التنمية الاقتصادية
35	ج- أثر التنمية الاقتصادية في الأمن الغذائي
38	المطلب الثاني: العلاقات التبادلية بين الأمن الغذائي والتنمية الإنسانية
38	أ- مفهوم التنمية الإنسانية

39	ب- علاقة الأمن الغذائي بالتنمية الإنسانية
43	استنتاجات الفصل
الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي في الجزائر	
46	تقديم
46	المبحث الأول: الواقع الفلاحي في الجزائر
47	المطلب الأول: السياسات الزراعية في الجزائر بعد الاستقلال
47	أ- مرحلة التسيير الذاتي
48	ب- الثورة الزراعية
50	ج- مرحلة اقتصاد السوق
51	المطلب الثاني: أهم السياسات الزراعية منذ مطلع التسعينات
52	أ- الإطار العام للسياسات الزراعية في عقد التسعينات
52	ب- مرتكزات إستراتيجية التنمية الزراعية خلال عقد التسعينات
56	ج- واقع الاقتصاد الزراعي في ظل الإصلاحات 1999-2014
58	المطلب الثالث: مؤهلات القطاع الزراعي في الجزائر
59	أ- الموارد الطبيعية
60	ب- الموارد المائية
62	ج- الثروة النباتية
63	د- الثورة الحيوانية
63	هـ- الموارد البشرية العاملة في الزراعة
64	المبحث الثاني: مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر
64	المطلب الأول: المعوقات الطبيعية البنائية
64	أ- المعوقات المناخية
65	ب- تملح التربة
65	ج- التعرية المائية
66	د- التصحر
66	هـ- العوامل الإنسانية
67	و- مشكل الموارد المائية
68	المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات التكنولوجيا
69	أ- مستلزمات الإنتاج
69	ب- العتاد الفلاحي
70	ج- البذور المحسنة
70	د- الأسمدة
	استنتاجات الفصل

الفصل الثالث: آفاق ورهانات الأمن الغذائي في الجزائر

- المبحث الأول: سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر 76
- المطلب الأول: سياسة الدعم الفلاحي 76
- أ- دعم أسعار عوامل الإنتاج 76
- ب- دعم أسعار المنتجات الزراعية 76
- ج- دعم توجيه الاستثمار 77
- د- دعم عمليات الإصلاح 77
- هـ سياسة الدعم الفلاحي خلال فترة 1990-1999 77
- المطلب الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 78
- أ- دعم تكييف أنظمة الإنتاج 78
- ب- دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف الفروع 79
- ج- دعم استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز 79
- المبحث الثاني: ترقية الصناعات الغذائية 83
- المطلب الأول: مفهوم الصناعات الغذائية أهميتها وخصائصها 83
- أ- مفهوم الصناعات الغذائية 83
- ب- خصائص الصناعات الغذائية 84
- ج- أهمية الصناعات الغذائية 85
- المطلب الثاني: آليات ترقية قطاع الصناعات الغذائية 86
- أ- واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر 87
- ب- الصناعة الغذائية في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2014-
- 2019) 89
- ج- عوائق تنمية قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر 89
- إستنتاجات الفصل 90
- خاتمة 93
- قائمة المراجع 95